

إضافة

لتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة التاسعة والعشرون
الملحق رقم ١٢ ألف (A/9612/Add.1)



الأمم المتحدة

ملاحظة

تتألف وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام
ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاشارة الى احدى
وثائق الأمم المتحدة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	١	أولا - مقدمة
٢	٢	ألف - انتخاب أعضاء المكتب
٣ - ٢	٦ - ٣	باء - التمثيل في اللجنة
٣	٧	جيم - ملاحظات الرئيس الاستهلالية
٤ - ٣	٨	دال - اقرار جدول الاعمال - قرار اللجنة
٤		ثانيا - بيان المفوض السامي والمناقشة العامة
٦ - ٤	١٥ - ٩	ألف - بيان المفوض السامي
١١ - ٦	٣٨ - ١٦	باء - المناقشة العامة
١٤ - ١١	٥٢ - ٣٩	ثالثا - الحماية الدولية
		رابعا - نشاطات المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة ، لشؤون اللاجئين في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ وبرنامج التبرعات وميزانياتها المقترحتين لعام ١٩٧٥
٢٢ - ١٤	٨٠ - ٥٣	خامسا - المسائل المالية
٢٣		ألف - حسابات التبرعات لعام ١٩٧٣ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات
٢٧ - ٢٣	٨٦ - ٨١	سادسا - مسائل أخرى
٢٧	٨٧	

المرفقات

٢٨	أولا - البيان الافتتاحي الذي أدلى به المفوض السامي في الدورة الخامسة والعشرين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
٤١	ثانيا - موجز برنامج المساعدات المنقح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن عام ١٩٧٤ ، والبرنامج السنوي والميزانية لعام ١٩٧٥ .

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
عن دورتها الخامسة والعشرين *
(جنيف ١٤-٢٢ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٤)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي دورتها الخامسة والعشرين في الفترة من ١٤ الى ٢٢ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٤ في قصر الأمم بجنيف .

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - عملا بأحكام المادة ١٠ من النظام الداخلي التي تنص على أن يتم انتخاب أعضاء المكتب لمدة عام كامل ، انتخبت اللجنة أعضاء المكتب الآتية أسماؤهم دون إجراء تصويت :

(الولايات المتحدة الأمريكية)	الرئيس : ف.ل. كيلوغ
(جمهورية تنزانيا المتحدة)	نائب الرئيس : أ.س.ت. موني
(استراليا)	المقرر : ع.م. بيبيكي

باء - التمثيل في اللجنة

٣ - مثل أعضاء اللجنة التالية أسماؤها في هذه الدورة :

تركيا	استراليا
تونس	اسرائيل
الجزائر	المانيا (جمهورية - الاتحادية)
جمهورية تنزانيا المتحدة	أوغندا
الدانمرك	ايران
السويد	ايطاليا
سويسرا	البرازيل
فرنسا	بلجيكا

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.96/511 .

النرويج	فنزويلا
النمسا	كندا
نيجيريا	كولومبيا
هولندا	الكرسي الرسولي
الولايات المتحدة الأمريكية	لينان
يوغسلافيا	مدغشقر
اليونان	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

٤ - وقد مثلت بمراقب حكومة كل من اثيوبيا ، الأرجنتين ، اندونيسيا ، باكستان ، بوروندي ، تايلند ، جمهورية خمير ، جمهورية فيتنام ، رومانيا ، السنغال ، السودان ، شيلي ، العراق ، قبرص ، كوبا ، ليبيريا ، مصر ، نيوزيلندا ، اليابان ، وكذلك فرسان مالطة .

٥ - وقد مثلت من مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة المؤسسات التالية : الأمم المتحدة ، مكتب منسق الأمم المتحدة لعطيات الاغاثة في حالات الكوارث ، مقطوعو الأمم المتحدة ، مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، البرنامج الغذائي العالمي ، منظمة العمل الدولية ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، منظمة الصحة العالمية ، الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية .

٦ - وقد مثلت بمراقب كل من المنظمات الحكومية الدولية التالية : لجنة الاتحادات الأوروبية ، المجلس الأوروبي ، اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية ، جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الافريقية ، منظمة الدول الأمريكية .

جيم - ملاحظات الرئيس الاستهاليية

٧ - أعرب الرئيس ، في معرض ترحيبه بالممثلين ، عن ترحيبه الخاص بحضور سماحية السمو الملكي الأميرة سونيا ولية عهد النرويج المشتركة بوصفها مراقبا خاصا عن الوفد النرويجي ، وكذلك السيد اتيكبي الأمين العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية . وقد لفت الانتباه الى البنود الرئيسية التي سوف تناقشها اللجنة كما أكد الطبيعة غير السياسية للمساعدة الانسانية المقدمة التي من تعرضوا لمحنة كونهم لا جنين .

دال - اقرار جدول الأعمال - قرار اللجنة

٨ - قررت اللجنة التنفيذية اعتماد جدول الأعمال التالي :

- (١) انتخاب أعضاء المكتب .
- (٢) اعتماد جدول الأعمال (A/AC.96/502/REV.2) .
- (٣) بيان المفوض السامي والمناقشة العامة (A/AC.96/INF 142 and 144) .
- (٤) الحماية الدولية (A/AC.96/508 and Add.1&2) .
- (٥) حساب صناديق التبرعات لعام ١٩٧٣ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/505 and Add.1) .
- (٦) نشاطات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال مساعدة اللاجئين في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ (بما في ذلك توطين اللاجئين) وبرنامج وميزانية صناديق التبرعات المقترحين لعام ١٩٧٥ (A/AC.96/509 A/AC.96/506 and Add.1) .
- (٧) حالة الاشتراكات والوضع المالي العام لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ (A/AC.96/510) .
- (٨) أى مسائل أخرى (A/AC.96/510) .
- (٩) النظر في مشروع التقرير عن الدورة .

ثانياً - بيان المفوض السامي والمناقشة العامة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

ألف - بيان المفوض السامي

٩ - تقدم المفوض السامي ، في بيانه الافتتاحي ، بالشكر للحكومات والمنظمات غير الحكومية للمساعدات المالية وغير المالية التي قدمتها للمفوضية في القيام بأعمالها . وعبر عن ارتياحه للنجاح الملحوظ الذي حققته حملة مجلس اللاجئين النرويجي برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سونيا ، وولية عهد النرويج ، والتي أسفرت عن نتائج باهرة .

١ - وعرض المندوب السامي التطورات الرئيسية فيما يختص بالمساعدات المادية والحماية الدولية . وقال ان بروز مشاكل اللاجئين ونازحين جديدة وتدهور الأوضاع السائدة في بعض المناطق قد زاد من ضغط العمل على مكتبه الى حد كبير . وبالنظر الى حالة اللاجئين من بورندي وشيلبي كان لا بد من زيادة الرقم المستهدف لبرنامج عام ١٩٧٤ الى ١١٨ مليون دولار ، بينما تتضمن مقترحات عام ١٩٧٥ اعتمادات تبلغ ١٢٣ مليون دولار . وقد خصص جزء كبير من هذه

الاعتمادات لمساعدة اللاجئين في افريقيا . ومنذ الدورة الماضية ، زادت المفوضية تميز اتصالاتها بحركات التحرير ، ولا سيما فيما يختص بعودة اللاجئين الاختيارية الى الأقاليم المعنية وما يلزم بذله من مجهودات كبيرة في إطار مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة لتأمين استقرارهم في أقطارهم الأصلية . وفي الوقت ذاته فإن هؤلاء اللاجئين ما زالوا يتلقون العون من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأقطار التي يعيشون فيها حالياً . والوضع في أمريكا اللاتينية يتطلب المزيد من الجهود من أجل تأمين استقرار اللاجئين من شيلي أو توطيّنهم عن طريق الهجرة وجمع شمل العائلات .

١١ - وفيما يختص بالقضية الهامة جدا ، قضية الحماية ، فقد صرح المفوض السامي بأنه قد أحرز المزيد من التقدم بتحقيق انضمام دول جديدة الى الوثائق القانونية التي فيها مصلحة اللاجئين ، والترويج لمشروع اتفاقية حول حق اللجوء الاقليمي . ومن بين ١١ دولة أبدت آراءها حول هذا الموضوع ، اتخذت ٧٦ دولة موقفا ايجابيا . ولقد وجه المفوض السامي الأنظار بوجهه خاص الى ما يسمى بـ "الماوى الآمنة" التي أنشأتها اللجنة الوطنية الشيلية لمساعدة اللاجئين في ذلك البلد ، والتي تعد ابتكارا هاما في تطوير الممارسات القانونية الخاصة باللجوء . أما في الجانب السلبي ، فقد حدث انتهاك صارخ لمبدئي اللجوء وعدم الرد ، في بلدان اللاجئين - الأصلية . وهناك أيضا حالات كثيرة حدثت فيها انتقالات فردية لبعض اللاجئين لأسباب مختلفة ، كما اتضح من خلال دراسة استقصائية أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وأكثر الحالات مدعاة للحرز تلك التي أرجع فيها بعض اللاجئين الى بلدانهم الأصلية رغم ارادتهم . ويجب أن تبذل أقصى الجهود لانهاء هذا الوضع .

١٢ - ويطلب من الحكومة الايرانية ، توجه ممثل للمفوض السامي الى ايران لزيارة المخيمات التي تعيش فيها أعداد كبيرة من الأكراد العراقيين . ولقد لقي الممثل كل مساعدة من الحكومة هناك ليزور هؤلاء الناس . ولقد تم توفير كمية كبيرة من الاعتمادات للمعونة الطارئة . ومع أن الحكومة الايرانية لم تقدم أى طلب رسمي للمعونة المادية الا أن المفوضية تأملت ترقب الوضع عن كثب .

١٣ - وفيما يختص بالعمليات الخاصة التي أنجزتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خارج نطاق نشاطاتها العادية أشار المفوض السامي الى عمليات تقديم المساعدة الى الآسيويين في أفندا الذين ليست لهم جنسية محددة والتي تمت بنجاح . وكذلك أشار الى عملية اعسادة اللاجئين بصورة جماعية في شبه القارة الآسيوية الجنوبية . وقد طلب الى المفوض السامي بعد ذلك أن يعالج ثلاث مشاكل هامة أخرى ، فقد سعى بطلب من الأمين العام ، الى حل المشاكل الحساسة لآلاف الرجل من سكان طلي المتجولين في مختلف الأقطار المجاورة . وربما يوجد حل دائم لمشاكلهم خلال عام ١٩٧٥ . كما طلبت مساعدة المفوضية في توطيّن الأشخاص المشردين والنازحين في شبه جزيرة الهند الصينية . وقد قدرت تكاليف المرحلة الأولى من البرنامج الذي يشمل الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ بـ ١٢ مليون دولار .

١٤ - وقد لفت انتباه اللجنة الى هذه المشكلة الأخيرة ، مثلها مثل المشاكل الجديدة التي يجب التصدي لها في حدود البرامج العادية لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، وذلك من خلال اجتماع في جنيف مع الممثلين الدائمين للحكومات الأعضاء في اللجنة عقد في تموز/يوليه من هذا العام .

١٥ - وذكر المفوض السامي أن المفوضية تنسق المساعدات الانسانية في قبرص بناء على طلب الأمين العام وبموافقة الأطراف المعنية . وقال ان التجاوب الذي لقيته مفاوضاته بتقديم اعتمادات اضافية كان مشجعاً ان بلغت جملة التبرعات العينية والنقدية ١٤٥ مليون دولار وحتى الآن من جملة ٢٢ مليون دولار تشكل الهدف المنشود لسد متطلبات برنامج المساعدة في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ . ولقد قدمت مساعدات اضافية كبيرة عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية على أساس ثنائي . وقد تم اخطار الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في جنيف عن طريق اجتماع عقد في أيلول/سبتمبر .

باء - المناقشة العامة

١٦ - أعرب الرئيس ، باسم اللجنة ، عن تقديره العميق للاحتفال بتسليم وسام نانسن الذي تم في يوم الافتتاح كما أشاد بحضرة الأسقف هيلوت فرنز الذي نال الميدالية .

١٧ - وأعرب الممثلون الذين اشتركوا في المناقشة العامة عن تقديرهم للعرض الشامل الذي قدمه المفوض السامي . وأشاروا الى أن المفوضية تقوم بتنفيذ المهام الكثيرة الملقاه على عاتقها بكفاءة عالية ، بما في ذلك البرامج العادية والعمليات الخاصة التي تنفذها بمقتضى قرارات الجمعية العامة الخاصة بالمساعي الحميدة وبناء على طلب الأمين العام .

١٨ - وأبدى الكثير من الممثلين عميق القلق من استمرار بروز مشاكل اللاجئين ومشركيين جديدة . وأبدوا أسفهم الشديد لاضطرار آلاف الأبرياء الى الفرار من ديارهم والعيش حياة غير مستقرة ، واضطرابهم في كثير من الأحوال الى الانتظار سنين عديدة قبل أن يتمكنوا من استئناف حياتهم العادية . وأكد بعض الممثلين أن الحل الحقيقي يمكن في القضاء على أسباب مشكلة اللاجئين .

١٩ - وفي معرض اشارة أعضاء اللجنة ، بصورة أكثر تحديدا ، الى برامج المساعدة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، سلموا بالحاجة الى زيادة الرقم المستهدف لبرنامج عام ١٩٧٤ واعتماد رقم بحجم مماثل لعام ١٩٧٥ . ولقد لفت انتباه الأعضاء الى أسباب هذه الزيادة في المشاورات التي دارت بين المفوض السامي ومثلي الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية في جنيف ، وذلك في شهر تموز/يوليه ، وتم شرحها شرحاً وافياً في الوثائق المقدمة اليهم .

٢٠ - وأدلى السيد و. إيتيكي ، الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الإفريقية ببيان أعاد فيه إلى الأذهان التعاون الوثيق المثمر الذي تميزت به العلاقات بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبين منظمته . وقال إن لهذا التعاون أهمية خاصة لأن إفريقيا هي القارة التي تتعدد فيها ، أكثر من غيرها ، مشاكل اللاجئين ، كما اتضح من البرامج السنوية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في السنوات الأخيرة .

٢١ - ولقد رحبت منظمة الوحدة الإفريقية بالتطورات الأخيرة التي مرت بالأقاليم الواقعة تحت الإدارة البرتغالية في إفريقيا . وستكون هنالك حاجة إلى معونات كبيرة لمساعدة اللاجئين من تلك الأقاليم على العودة والاستقرار في موطنهم . وسيلزم التحضير بكل عناية ، بالتعاون الوثيق مع حركات التحرير ، لوضع ترتيبات الاستقبال لتسهيل وتوطين اللاجئين العائدين ، وتمكينهم من المساهمة مبكرا في انماء هذه البلدان اجتماعيا واقتصاديا . وليس هنالك من غنى عن الدعم الكامل من قبل المجتمع الدولي لمواجهة هذا التحدي .

٢٢ - وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم لمنظمة الوحدة الإفريقية وللحكومات في إفريقيا على تعاونها في حل مشاكل اللاجئين الكثيرة في تلك القارة . ولا حظوا مع التقدير البيان الذي أدلى به الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الإفريقية وكذلك الكلمات التي ألقاها ممثلو الدول الإفريقية والمراقبون عنها ، فيما يتعلق بالتطورات التي جرت أثناء عملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم المستعمرة في إفريقيا . وأعربت اللجنة عن الأمل في إمكانية تحقيق إعادة اللاجئين من غينيا-بيساو والأقاليم التي هي حاليا تحت الإدارة البرتغالية إلى أوطانهم واستقرارهم فيها بصورة اختيارية منظمة . واقترح عدة أعضاء في اللجنة أن يعدد المفوض السامي ، آخذا بعين الاعتبار قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية وبناء على طلب الأطراف المعنية ، خططاً احتياطية للعمليات المطلوبة . وبالنظر إلى كبر حجم المشاكل ، فقد أعرب عدة ممثلين عن الأمل في أن تقدم الحكومات ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية دعماً كاملاً للمفوض السامي في وضعه خطط هذه العمليات وتنفيذها . واتخذت اللجنة قراراً في هذا الصدد ، يرد نصه في الفقرة ٨٠ (م) أدناه .

٢٣ - ورحب كثير من الممثلين بالأجراء الذي اتخذت بغية حل مشاكل اللاجئين الجديسة في أمريكا اللاتينية ، وأعربوا عن أملهم في أن تستمر الحكومات والمفوض السامي في المساهمة بسخاء ، كل في مجال اختصاصه ، في توطين اللاجئين من شيلي ونقلهم .

٢٤ - وفي سياق المناقشات وأثناء الدورة ، ورد ذكر المشاكل التي لا زال يتوجب مواجهتها والتي تتعلق باللاجئين في أوروبا ، بمن فيهم أولئك الذين جاءوا بأعداد متزايدة من القارات الأخرى .

٢٥ - وأكد أعضاء اللجنة ، فيما يتعلق بالحماية الدولية للاجئين ، أن احترام حقوق الإنسان هو في صلب المشكلة . وأعرب عدة متكلمين عن قلقهم الشديد من انتهاك هذه الحقوق

الذي لفت انتباههم اليه المفوض السامي ، وشجعوه على مواصلة جهده بقوة لتعزيز احترام هذه الحقوق ، ولا سيما ما له علاقة بمبدئي اللجوء وعدم الرد . ولا حظ بعض المتكلمين أن هناك عددا متزايدا من الأشخاص ، الذين يشار إليهم بأنهم ، لاجئون من ناحية واقعية ، والذين لا يقعون تماما ضمن ولاية المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والذين يواجهون مشاكل شبيهة بالمشاكل التي يواجهها اللاجئون . وان مفهوم "اللاجئ" أصبح معقدا بصورة متزايدة ، ويصح هذا القول خصوصا لأن مختلف المنظمات وبعض الحكومات لا تعتمد دائما الى تطبيق نفس المواصفات . وان هذه المشكلة الهامة لجديرة بمزيد من الدراسة الواسعة .

٢٦ - ولدى توكيد أهمية وظائف الحماية التي تؤديها مفوضية شؤون اللاجئين ، أعرب عدة ممثلين عن مشاركتهم في الرأي ، الذي عبر عنه ممثل بلجيكا ، وهو أن أعمال المفوضية في هذا المجال يجب أن تكون موضع دراسة أوفى من قبل اللجنة التنفيذية ، وخصوصا لأن أيا من هيئات الأمم المتحدة الأخرى لا تراجعها بعمق .

٢٧ - وكذلك ذكر عدد من المتكلمين المشاكل المحزنة التي تحدث في بعض الحالات الفردية أو ذوى العاهات ووافقوا موافقة تامة على وجوب بذل كل جهد ممكن لتحسين حالة هؤلاء الأشخاص .

٢٨ - ومع التسليم بأن المهام الخاصة التي اضطلع بها المفوض السامي لا تقع ضمن ولايئة اللجنة ، فقد عبر كثير من المتكلمين عن ارتياحهم لانجاز البرنامج الخاص لاعادة السودانيين الى ديارهم وتوطينهم ، ولعملية النقل الجوي التي تمت في شبه القارة الآسيوية الجنوبية . ورأى الأعضاء فيما عهد به الى المفوض السامي مؤخرا من الاضطلاع بمهام خاصة أخرى ، بما فيها السعي لايجاد حلول دائمة للرحل في منطقة الساحل الافريقية وتقديم المعونة الانسانية للأشخاص المشردين والنازحين من شبه جزيرة الهند الصينية ، دلالة على الثقة الموضوعة في المفوض السامي وفي المفوضية . ولا حظوا بارتياح دور المفوض السامي بوصفه منسقا لمساعدة الأمم المتحدة الانسانية في قبرص . وأعرب مثلا اليونان وتركيا ، وبعض أعضاء اللجنة الآخرين ، وكذلك المراقب عن جمهورية قبرص ، عن تقديرهم للتقرير الذي قدمه عن نشاطه هناك . وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم الانساني من محنة الأشخاص المشردين ، بينما أعرب آخرون عن أملهم في أن يتمكن المشردون في وقت قريب من العودة الى ديارهم ، بغض النظر عن أصلهم الشرقي أو ديانتهم .

٢٩ - وقال ممثل تركيا ان مشكلة الأشخاص المشردين في قبرص موجودة منذ زمن طويل وأن جميع المشاكل السياسية يجب أن تحل بالوسائل السياسية . وأكد المراقب عن جمهورية قبرص الرغبة القوية لدى كافة مواطنيه المشردين في العودة الى ديارهم وأراضيهم . وجرى الحث على تقديم مزيد من التبرعات استجابة لنداء الأمم المتحدة . وأعرب عن الأمل في ايجاد حل للقضية قريبا .

٣٠ - وتحدث مندوب ايران ، مشيرا الى ملاحظات المفوض السامي عن مشكلة اللاجئين الأكراد في ايران ، عن ال لاجئ كردى الذين يعيشون في بلده الآن ، فقال ان

المفوض السامي ولجنة الصليب الأحمر الدولية أعيظا علما بالوضع ، وجرى مؤخرا تبادل الرسائل بين جمعية الأسد والشمس الأحمرين الايرانية وجمعية الهلال الأحمر العراقية بغية اتخاذهما الترتيبات لعودة اللاجئين الى اوطانهم بصورة اختيارية ولكن دون جدوى . وأعرب ممثل ايران عن أمله في أن تتم العودة الاختيارية الى الوطن في وقت قريب تحت اشراف دولي .

٣١ - أشار المراقب عن العراق الى الخطوات التي اتخذتها جمعية الهلال الأحمر العراقي بشأن هذه المسألة والاتصالات التي قامت بها مع جمعية الأسد والشمس الأحمرين الايرانية بغية النهوض بتدابير فورية لعودة الأكراد العراقيين الذين يعيشون حاليا في ايران . وأشارت الجمعية العراقية في اتصالاتها مع الجمعية الايرانية الى أن قانون العفو سيطبق على هؤلاء الأشخاص .

٣٢ - وفي معرض المناقشة لفت عدد من الممثلين الانتباه الى أهمية النشاطات المنتظمة التي يقوم بها المفوض السامي بموجب أحكام ولايته . ولاحظوا مع التقدير استمرار هذه النشاطات على نطاق كامل رغم العديد من المطالب الجديدة التي وقعت على كاهل المفوض السامي ، وأنه يمكن للمفوضية ، حتى في هذه الظروف ، مواصلة العمل دون زيادة ملحوظة في عدد الموظفين . ونظرا لاتساع مدى المهام الخاصة الموكولة الى المفوض السامي والمبالغ الكبيرة التي رصدت لتمويلها ، فقد أثير السؤال عما اذا لم يكن من المستحسن اعادة النظر في دور اللجنة التنفيذية في هذا الصدد ، بحيث تصبح في وضع أفضل يمكنها من اسداء المشورة بشأن الجوانب الادارية والمالية لهذه المهام . وتساءل بعض الممثلين عما اذا لم يكن من المفيد النظر من جديد في صلاحيات اللجنة التنفيذية .

٣٣ - وألقى المفوض السامي بيانا اقترح فيه امكانية وضع نشاطات المفوضية التي تقمع خارج نطاق البرنامج العادي في اطار مؤسسي ملائم ، كما اقترح التوسع في دراسة هذه المسألة الهامة . ولكي تستفيد المفوضية من مشورة اللجنة بشأن المهام الموكولة الى المفوض ، اقترح أن يوافق اللجنة بتقرير عنها ، على غرار ما تقوم به المفوضية حاليا في التقرير عن النشاطات الأخرى التي تمول من صناديق الاستئمان وتدار في اطار البرنامج العادي . وقد رحبت اللجنة بهذا الاقتراح كما يتبين من القرار أدناه .

٣٤ - وقد أزجت اللجنة بتحيةة تقدير خاصة الى حكومة النرويج وشعبه للنتيجة الباهرة التي حققتها حملة جمع التبرعات التي قامت مؤخرا برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سونيا ولية عهد النرويج . وابلان المناقشة وفي أثناء الدورة صدرت اعلانات هامة عن بعض الحكومات وعن المراقب عن لجنة الاتحادات الأوروبية بشأن التبرعات ، التي يرد تفصيلها في فقرة لاحقة بشأن المسائل المالية . وأكد عدد من الممثلين أنه يجب قسمة الالتزامات المالية المتزايدة في مجال مساعمة اللاجئين قسمة عادلة بين أكبر عدد ممكن من البلدان .

٣٥ — وقد أتيح للجنة أن تلاحظ الدعم الكبير التي تلقت منه المفوضية في برنامجها العام وفي مهامها الخاصة ، من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية . وأكد بعض الممثلين ضرورة زيادة انماء هذا التعاون بغية تمكين المنظمات المعنية من الاضطلاع بتلك النشاطات لفائدة اللاجئين الذين تشملهم دوائر اختصاصها .

٣٦ - وفي بيان ألقى أمام اللجنة ، عمد المراقب عن لجنة اللاجئين والهجرة التابعة للمجلس الدولي للهيئات الخيرية الى لفت الانتباه بصورة خاصة الى المشاكل القانونية والاجتماعية التي تواجه اللاجئين الجدد ومن يدعون باللاجئين من ناحية واقعية في أوروبا . وفي عدة مناسبات أثناء الدورة ازجيت تحية تقدير للمساهمة الهامة التي تسهم بها الهيئات الخيرية في العمل من أجل اللاجئين .

٣٧ - وادلى عدد من الممثلين ببيانات بشأن حالة اللاجئين في بلدانهم ، والمساعدة التي تقدم اليهم وامكانية قبول لاجئين بقصد توطيئهم هناك ، وترد تفاصيل هذه البيانات في المحاضر الموجزة لجلسات الدورة .

قرار اللجنة

٣٨ - ان اللجنة التنفيذية :

(أ) أحاطت علما مع التقدير بالبيان الافتتاحي الذي أدلى به المفوض السامي وبالتقدم الذي احرزته المفوضية ؛

(ب) وتمهدت بمواصلة دعمها للمفوضية في قيامها بمهامها المتشعبة ، سواء ما يتعلق بالنشاطات العادية أو غيرها من المهام الانسانية الأساسية التي تضطلع بها ؛

(ج) وأحاطت علما مع الاهتمام بمختلف الاقتراحات التي أبديت بخصوص دور اللجنة التنفيذية وعملها ، والتي تعهد المفوض السامي بدراستها وتقديم تقرير عنها في الدورة المقبلة للجنة ،

(د) ودعت المفوض السامي الي القيام ، في اطار وضع الميزانية البرنامجية ، بموافاة اللجنة التنفيذية بتقرير عن مهامه الخاصة على فرار تقريره عن النشاطات الأخرى التي تمول الصناديق الاستعمانية في اطار برنامجه العادي .

ثالثا - الحماية الدولية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٩ - لدى التقديم للمذكرة عن الحماية الدولية (A/AC.96/508 و Corr.1 و Add.1-2) أكد مدير الحماية ان مسألتي اللجوء وعدم الطرد ما زالتا موضع الاهتمام الرئيسي للمفوضية ، وقال ان الرد الايجابي الذي ردت به الغالبية العظمى من الدول ازاء اقتراح عقد اتفاقية بشأن اللجوء الأقليمي كان مشجعا ؛ وان اعتماد مثل هذه الاتفاقية يعتبر تقدما هاما في ضمان حماية اللاجئين . وأعرب عن أمله في التحضير دون ابطاء لعقد مؤتمر للمفوضين للتداول في مشروع النص .

٤٠ - وقد برزت ضرورة الاتفاقية حينما تبين أن بعض الدول يستهتر بشكل سافر بمبادئ اللجوء وعدم الرد . فقد أعيد بعض اللاجئين الى بلادهم وهدد آخرون بالطرد ، وكان هنالك بعض حالات الاختطاف . وفي بعض هذه الحالات تمكنت المفوضية من التدخل بنجاح .

٤١ - وقد بذلت جهود متواصلة لتشجيع انضمام المزيد من الدول الى الوثائق الدولية بشأن مركز اللاجئين . ففي الدول التي لم تصدق على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين (١) وبروتوكول عام ١٩٦٧ التابع لهما (٢) ، قد يمكن في الوقت الحاضر احراراً تقديم بالتفاوض لعقد اتفاقات ثنائية بين كل من حكومات هذه الدول والمفوضية .

٤٢ - واعاد الى الأذهان ان الدول التي صدقت على اتفاقية ١٩٦١ لتخفيض حالات انعدام الجنسية (A/CONF.9/15) قد وافقت على أن تضطلع المفوضية بالمسؤولية المنصوص عليها في المادة ١١ من الاتفاقية . وستنظر الجمعية العامة في هذه المسألة في دورتها الحالية .

٤٣ - ومن المتوقع انتماء مهمة المفوضية بصدور تعويض اللاجئين من قبل حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وذلك في نهاية السنة . ومن جهة اخرى وافقت حكومة أوغندا أن تكون المفوضية السبيل الذي تقدم به مطالب الآسيويين الذين ليست لهم جنسية محددة والذين غادروا أوغندا .

٤٤ - وما زال المفوض السامي بالغ القلق ازاء المشاكل القانونية التي يواجهها بعض اللاجئين أفراداً . ففي عام ١٩٧٣ تلقى مقر المفوض السامي حوالي ٤٠٠٠ حالة فردية ، ومن المحتمل أن يتلقى عدداً مماثلاً منها في عام ١٩٧٤ . وتقوم المكاتب الفرعية للمفوضية بالنظر في كثير من مثل هذه الحالات . وقد كرس الكثير من الجهد لجمع شمل عائلات اللاجئين ، غير أن المفوضية تلاقى عوائق صعبة في هذا المجال .

٤٥ - وقد أدلى المفوض السامي اهتماماً خاصاً لمشكلة اللاجئين من ناحية واقعية ، الذين لا يمكن الاعتراف بهم بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ ، ولكنهم غير قادرين أو غير راغبين في العودة الى بلادهم . ويحتمل أن هؤلاء اللاجئين العديد من العوائق القانونية وسيدرس مركزهم دراسة أوسع . وفي بيان لاحق ، أعرب مدير الحماية عن قلقه من أن يؤدي اجتماع لجنة خبراء لدراسة مشروع اتفاقية اللجوء الأقليمي قد أدى الى تأخير عقد مؤتمر المفوضين .

-
- (١) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، الرقم ٢٥٤٥ .
 - (٢) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٦٠٦ ، الرقم ٨٧٩١ .

٤٦ - وأكد كثير من المتكلمين أن الحماية هي الوظيفة الأولى لمفوضية شؤون اللاجئين بموجب نظامها الأساسي واعربوا عن ارتياحهم لبعض المبادرات التي تنم عن سعة أفق والتي أخذ بها خلال الفترة المستعرضة . وخص أحد الممثلين بالذكر المآوى الآمنة التي أقيمت في شيلي ، والتي قد تكمل بصورة مفيدة ممارسة اللجوء الدبلوماسي . وأكد أحد الممثلين أن علي المفوضية أن تعطى الأولوية لنشاطات الحماية سواء من حيث وقت موظفيها أو من حيث الموارد الأخرى .

٤٧ - وبينما أعرب عدد من المتكلمين عن أسفهم لبطء معدل الانضمام الى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ ، فقد عبروا عن سرورهم لما علموه من أنه ينتظر انضمام المزيد من الدول اليهما ، ولكون اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة بالجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا ، المعقودة عام ١٩٦٩ ، واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٦١ لتخفيف حالات انعدام الجنسية قد حظيتا بالانضمام اللازم لنفاذهما .

٤٨ - وصرح بعض الممثلين انهم يؤيدون الترتيب المقترح بأن تكون المفوضية السبيل الذي تقدم به مطالب الآسيويين الذين ليست لهم جنسية محددة والذين غادروا أوغندا .

٤٩ - وفيما يتعلق بمسألة اللجوء وعدم الرد عبر أحد الممثلين ، وأيده في ذلك عدد من المتكلمين ، عن أمله بأن يواصل المفوض السامي أنشطته المساعي الرامية الى ضمان احترام حقوق الانسان المملوكة للاجئين احتراماً كاملاً . وصرح بعض الممثلين بأن حكوماتهم تتقيد بتطبيق مبدئي اللجوء وعدم الرد .

٥٠ - وتكلم ممثل ايطاليا عن المشاكل التي تواجهها حكومتها في منح اللجوء لعدد كبير من اللاجئين . وقال أن ايطاليا ، بحكم كونها بلد لجوء أول ، تضطر ، لأسباب انسانية وامتثالاً لاحكام الوثائق القانونية الدولية ، الى قبول من يسعى الى اللجوء لديها سواء أكان مستوفياً لشروط اللجوء وفق اتفاقية عام ١٩٥١ أم لا . وبما أن البلدان التي يفد اليها المهاجرون تميل الى تفضيل توطيئ الشباب والقادرين من بين أولئك الذين تتوفر فيهم شروط اللجوء ، فان عدداً كبيراً من اللاجئين الآخرين يبغون في ايطاليا ويشكلون عبئاً مالياً متزايداً . وأعرب عن أمله في أن تلقى هذه المشكلة الاهتمام الى جانب مشكلة اللاجئين بحيث يكون هنالك تكافؤ في توزيع الأعباء بين الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ .

٥١ - وأعرب معظم الممثلين الذين تكلموا في مسألة مشروع اتفاقية اللجوء الأقليمي عن سرورهم حيث لاحظوا أن الغالبية العظمى من ٩٠ رسالة تلقتها المفوضية من الحكومات حول هذا الموضوع تؤيد فكرة اعتماد مثل هذه الاتفاقية . وقال ممثل هولندا ، انه رغم اهتمامه بحقد مؤتمر المفوضين في أقرب فرصة ، يرى ان من الممكن تحسين النص الحالي للاتفاقية بشكل مفيد اذا قدم أولاً الى فريق من الخبراء الحكوميين تعينه الجمعية العامة ، على أن يكون مفهوماً أن مؤتمر المفوضين سيعقد في أقرب فرصة ممكنة بعد ذلك . وأيدت هذا الاقتراح الغالبية العظمى من الممثلين الذين اشتركوا في المناقشة ، وقد اعتمدته اللجنة .

النتائج التي خلصت إليها اللجنة

٥٢ - ان اللجنة التنفيذية :

(أ) أكدت من جديد الأهمية التي توليها للحماية الدولية بوصفها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛ الوظيفة الأولى ،

(ب) ووافقت على تعزيز موظفي المفوض السامي المعنيين بمسائل الحماية باستخدام احتياطي البرنامج اذا لزم الأمر ، مع الأخذ بالاعتبار التوصيات الواردة في الدراسة الاستقصائية الأخيرة التي اجرتها دائرة التنظيم الاداري ؛

(ج) وأعربت عن عميق قلقها لتكرر الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان المملوكة للاجئين الذين تشملهم اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين ، بما فيهم المبدآن الأساسيان : مبدأ اللجوء ومبدأ عدم الرد ؛

(د) وأوصت بأن يواصل المفوض السامي تقديم الاحتجاجات اللازمة لدى الحكومات المعنية في حالات مثل هذه الانتهاكات ؛

(هـ) وأحاطت علما بانشاء وحدة تضطلع بمطالب تعويض آسيوبي أوفندا الذين ليست لهم جنسية محددة ، حسبما وافقت عليه حكومة أوفندا ؛

(و) وأكدت من جديد رأيها القائل بوجود عقد مؤتمر مفوضين بشأن اللجوء الأقليمي في أقرب فرصة ممكنة ، كما أوصت بأن يسبق هذا المؤتمر اجتماع لفريق من الخبراء الحكوميين لاعادة النظر في النص الحالي لمشروع الاتفاقية ؛ وأعربت عن أملها في ايلاء اهتمام خاص لمعالجة اللاجئين بحكم الواقع لاسيما في اطار العمل التحضيري لمشروع الاتفاقية المذكورة آنفا بشأن اللجوء الأقليمي ؛

(ز) وأوصت بموافاة الجمعية العامة للأمم المتحدة بالآراء الواردة في الفقرة (و) أعلاه .

رابعاً - نشاطات المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة ،

لشؤون اللاجئين في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ وبرنامج التبرعات

وميزانيتها المقترحتين لعام ١٩٧٥

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٣ - قال مدير المساعدة ، في معرض تقديمه للتقرير عن نشاطات المساعدة التي اضطلعت

بها المفوضية في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ وبرنامج التبرعات وميزانيتها المقترحتين لعام ١٩٧٥

(A/AC.96/506 و Add.1) ، ان هذه هي أول مرة يقدم فيها هذا التقرير الى اللجنة في اطار الدورة الجديدة للبرنامج والميزانية ، بناء على توصيات اللجنة التنفيذية في دورتها الاستثنائية الثالثة المعقودة في أيار/ مايو ١٩٧٣ (A/AC.96/486) . وقد تضمن التقرير بصورة اجمالية البيانات المتصلة ببرنامج المساعدة السنوية بالاضافة الى مصروفات صندوق الطوارئ ، وحساب التعليم وغيرها من الصناديق الاستعمانية . وتشتمل الاضافة الملحقة بهذه الوثيقة على معلومات تتصل بالميزانية العادية للمفوضية الى جانب بيانات مجمعة عن البرنامج العادي بأكمله .

٥٤ - ولفت مدير الادارة والتنظيم الانتباه الى أن هذه هي أول مرة تشتمل فيها الوثيقة على جزء هام من مصروفات دعم البرنامج والمصروفات الادارية ، وهي أول مرة كذلك يرفع فيها تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن الوثيقة المذكورة (A/AC.96/509) الى اللجنة التنفيذية لمراجعتها . وبعدئذ أبرز بايجاز المواضيع الرئيسية الجديدة الواردة في الوثيقة وأبدى ملاحظاته حول توصيات اللجنة الاستشارية .

٥٥ - وقال مدير المساعدة ، مشيراً الى برنامج عام ١٩٧٣ ، ان ابرز نشاطات ذلك العام هي عودة اللاجئين الى جنوب السودان عودة اختيارية ، مما وضع حداً للمشكلة هامة ، ومشكلة لاجئي بوروندي ، والأحداث التي وقعت في شيلي . وفي عام ١٩٧٤ ، كان أكبر اعتمادين رصدًا في اطار الهدف المالي المنقح البالغ ١١٨٠٨٠٠٠ دولار هما اللذان رصدًا لمساعدة اللاجئين في أمريكا اللاتينية واللاجئين من بوروندي الى جمهورية تنزانيا المتحدة . وقال مشيراً الى الهدف المالي لعام ١٩٧٥ وقدره ١٢٣١٦٠٠٠ دولار ان التركيز في عام ١٩٧٥ سيكون على غرار ما كان عليه في عام ١٩٧٤ . وأشار في النهاية الى أنه بينما لم يكن في الامكان تخطيط المشاريع تخطيطاً طويل الأجل نظراً الى طبيعة مشاكل اللاجئين ، فان المفوضية تركز المزيد من الوقت والمال لتخطيط المشاريع تخطيطاً متوسط الأجل ، بالتعاون الوثيق مع الهيئات الأخرى في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ، وبمساعدة خبراء استشاريين في التخطيط وظافوا خصيصاً لهذا الغرض .

٥٦ - وأعرب من تكلم من أعضاء اللجنة عن ارتياحه لتقديم التقرير على هذا النحو الجديد الذي يتميز بكونه أوجز وأسهل الماما من الوثائق التي قدمت في الدورات السابقة . وان ادراج جميع البيانات المتصلة بالموضوع في وثيقة واحدة قد سهلت تفهم نشاطات المساعدة التي يضطلع بها المفوض السامي وتمويلها .

٥٧ - وفي أثناء نزار اللجنة مفصلاً في مختلف الفصول أثير عدد من الاسئلة المحددة . ويمكن الرجوع الى هذه الاسئلة والاجابات عليها في المحاضر الموجزة للجلستين ٢٥٤ و ٢٥٥ . وتشتمل هذه المحاضر أيضاً تفاصيل تدابير المساعدة المتخذة على الصعيد القومي لفائدة اللاجئين ، التي أشار اليها كثير من الممثلين في بياناتهم .

٥٨ - وقد لوحظ بصفة عامة أن معظم نشاطات المساعدة العادية التي يضطلع بها المفوض السامي ما زالت تتركز في أفريقيا حيث مشاكل اللاجئين كبيرة وحيث توجد اعداد ضخمة بحاجة الى

المساعدة . وسيزداد التأكيد على هذه الناحية في السنة القادمة بالمساعدة الواسعة النطاق المتوقع الاحتياج اليها لتسهيل العودة الاختيارية والتوطين المحلي للاجئين من الأقاليم التي كانت حتى ذلك الوقت تحت الادارة البرتغالية وذلك في موطنهم الأصلي . بيد أنه أعيد الى الأذهان أن مشاريع التوطين المحلي ما زالت ذات أهمية حيوية لجماعات أخرى من اللاجئين بغية تسهيل اندماجها والنهوض به .

٥٩ - وأشار ممثل الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا ، الذي أعطي حق الكلام بموافقة اللجنة ليتحدث عن مسألة العودة الاختيارية للاجئين من أنغولا ، الى التطورات الأخيرة التي أدت الى تحرير شعب أنغولا . وان اعتراف الحكومة البرتغالية بحقهم في تقرير المصير قد فتح أمام الأمة الانفولية أبواب عصر جديد .

٦٠ - وقد اعترف مع الاثنان بفضل المساعدة التي قدمتها المفوضية الى اللاجئين الانفوليين في زائير ، وخاصة في مجالي الصحة والتعليم . وقال ان المهمة التي يجب انجازها الآن هي تسهيل عودة هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين وتوطينهم . وأحال ممثل الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا ، باسم رئيس الجبهة ، طلبا رسميا الى المفوض السامي للمساعدة في مواجهة هذا التحدي الهائل .

٦١- واقترح ممثل اوغندا ادراج فقرة في قرار اللجنة يعكس امكانية عودة عدد كبير من اللاجئين من الأقاليم البرتغالية في افريقيا الى ديارهم قريبا ، وحاجتهم الى مساعدة كبيرة لهذه الغاية .

٦٢- واعلم المراقب عن بوروندي اللجنة ان عدة آلاف من اللاجئين البورونديين قد اعيدوا مؤخرا عن رغبتهم في العودة ؛ وأن حكومة بوروندي قد اتخذت التدابير الملائمة لتسهيل هذه العودة . وأعرب عن الأمل في مساعدة المجتمع الدولي في هذه العودة .

٦٣- وقد أعرب المراقبان عن جمهورية خمير وجمهورية فيتنام عن تقديرهما للمساعدة السني تقدمها المفوضية الى اللاجئين من جمهورية خمير الى جمهورية فيتنام . ونظرا الى استمرار محنة هذه الفئة فقد طالبا بالمزيد من المساعدة في عام ١٩٧٥ . وقد أكد مدير المساعدة للجنة أنه سيبدل المزيد لمساعدة هذه الفئة حالما تتوفر الأموال اللازمة . وأعرب احد الممثلين عن قلق حكومته ازاء احتياجات هذه الفئة ، وأشار الى رغبتها في تقديم الدعم المالي لهذه الغاية .

٦٤- وأشار عدد من الممثلين الى ان هنالك زيادة مستمرة في عدد من يطلبون اللجوء الى بعض البلدان الأوربية . وقال احد الممثلين ، مشيرا الى العبء الثقيل الذي يقع على كاهل بلدان الملجأ ، ان هؤلاء اللاجئين مازالوا بحاجة الى المساعدة الدولية .

٦٥- ووصف اثنان من الممثلين الجهود المتزايدة التي تبذلها بلدان اللجوء الأول في اوربا لتقصير فترة الانتظار التي تفرض على اللاجئين المقيمين في المخيمات وذلك بتحسين عملية توظيفهم الدائم .

٦٦- وفي أثناء الدورة أشار عدة متكلمين الى أن نشاطات المساعدة التي تقدمها المفوضية في أمريكا اللاتينية تميزت خلال السنة بالاحتياجات الجديدة الهامة التي أدت اليها أحداث الشيلي . وقد ادرجت الموارد الزائدة المقترحة لهذا الغرض في البرنامج المنقح لعام ١٩٧٤ والبرنامج المقترح لعام ١٩٧٥ . ولا حظ عدد من الممثلين بارتياح النتائج الناجحة لمرحلة التوطين الأولى من مراحل مساعدة المفوضية للاجئين من شيلي ، ولكنهم أكدوا أنه لا تزال هنالك مشاكل عديدة ، وخاصة التوطين الدائم لمن قبلوا على أساس المرور في بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية أو فسي اوربا ، اضافة الى جمع شمل العائلات المشتتة . وقد تعهدوا بمواصلة دعمهم للجهود التي تبذل في ايجاد حل لهذه المشاكل .

٦٧- وأشار المراقب عن شيلي ، في بيان ألقاه أمام اللجنة ، الى التعاون الكامل الذي تقدمه حكومته الى المجتمع الدولي في توفير المساعدة الى اللاجئين في بلده ، وعلى الأخص فيما يتعلق بانشاء اللجنة القومية لمساعدة اللاجئين التي تديرها مجموعة كنائسية وهيئات خيرية فسي شيلي . وذكر أن دور حكومة شيلي في السماح لهذه اللجنة بتنظيم " مأوى آمنة " لايواء اللاجئين وتسهيل توطينهم قد حظيت باعتراف حضرة الأسقف فرنز ، الذي نال وسام نانسن ، واعتراف مشمل المفوض السامي

في شبلي . كما أكد أن حكومته قد نفذت كاملا اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ، الأمر الذي اعترف به علنا القائم بأعمال بعثة المفوض السامي في سانتياغو .

٦٨- وفيما يتعلق بنشاطات المفوضية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، لفت ممثل الجزائر الانتباه الى الاحتياجات الملحة للاجئين الرّحل في جنوب الجزائر الذين قدمت اليهم حكومة الجزائر مساعدة كبيرة في عام ١٩٧٣ . وقال أن المجتمع الدولي برهن على اهتمامه البالغ بشأن سكان منطقة " الساحل " . ونظرا الى الصعوبات الخطيرة التي مازالوا يواجهونها ، فقد حث ممثل الجزائر الحكومات على تقديم المزيد من المساعدة اليهم ، وتوجّهه بنداء خاص الى المفوض السامي لهـذـه الغاية . وفي هذا الصدد علمت اللجنة من مدير المساعدة أن المفوض السامي اقترح مواصلة اتصالاته مع حكومة الجزائر بشأن هؤلاء اللاجئين الرّحل .

٦٩- اما عن موضوع توطين اللاجئين فقد أشار عدد من الممثلين الى جهود حكوماتهم الرامية الى تحسين كفاءة الأجهزة القائمة ، لاسيما لفائدة اللاجئين ذوي العاهات . وأزجى مدير المساعدة بتحية تقدير الى بلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ونيوزيلندا على مساندتها لخطّة " عشرة أو أكثر " التي اقترحتها المفوض السامي في الدورة الرابعة والعشرين ، وأعرب عن امتنانه لحكومة كندا للاهتمام الايجابي التي أولته هـذـه الخطّة . ولاحتفال أنه يمكن اعتبار خطّة " عشرة أو أكثر " من الآن فصاعدا اقتراح عمل ناجح .

٧٠- وفي مجال اسداء المشورة الى اللاجئين أعلم مدير المساعدة اللجنة بالتقدم الذي أحرز خلال السنة الماضية في انشاء خدمات اسداء المشورة الى اللاجئين في افريقيا . ورغم بعض الصعوبات الأولية ، فان هذه الخدمات تقدم الآن في اثيوبيا وبوتسوانا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة والسودان وكينيا وليسوتو . وقد تكلفت خدمات ماثلة بالنجاح أيضا في مناطق أخرى ، لاسيما في أمريكا اللاتينية .

٧١- وفيما يختص بحساب التعليم ، أوضح مدير المساعدة أن ٩٥ في المائة من هـذـه المبالغ قد خصصت لافريقيا . وسوف تصل المصروفات في عام ١٩٧٤ الى ما يربو على مليون دولار ، أي أنها ستزيد زيادة ملحوظة على ما كانت عليه في عام ١٩٧٣ . وأثنى على الخدمات القيمة التي يقدمها المستشارون المنتدبون من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، الذي يستفيد فائدة جمة من الخبرة الفنية لهـذـه المستشارين سواء في المقر أو في الميدان .

٧٢- واعترف عدد من المتكلمين بأهمية قدرة المفوض السامي على التدخل بسرعة اذا استدعى الأمر ، عن طريق تخصيص بعض الاعتمادات من صندوق الطوارئ . واتفقوا على أن المرونة شيء ضروري في مجال الاغاثة الانسانية ، وأيدوا اقتراح المفوض السامي بأن توصي اللجنة الجمعية العامة برفع الحد الأقصى للاعتمادات السنوية المسموح بتخصيصها من صندوق الطوارئ الى مليوني

دولار على أن يكون مفهوماً أن المبلغ المخصص لأي حالة مفردة من حالات الطوارئ لن يزيد عن ٥٠٠٠٠ دولار وذلك على غرار ما هو معمول به حتى الآن .

٧٣- وقد أعرب كثير من الممثلين عن قلقهم ازاء الانخفاض الشديد في القوة الشرائية الناتج عن ارتفاع الأسعار لدى المستفيدين من المرتبات العمرية أو المخصصات المماثلة ، وأشار ذلك على حالة هؤلاء اللاجئين ومعاناتهم من المسنين أو المعوقين .

٧٤- وأنشأت اللجنة فريقاً عاملاً خاصاً يتألف من ممثلي استراليا ، وإيطاليا ، وتركيا ، والسويد ، وفرنسا ، وهولندا ، والولايات المتحدة ، واليونان وذلك لدراسة المشكلة وتقديم التوصيات للجنة في دورة عامة . وعين الفريق العامل ممثل الولايات المتحدة رئيساً له ، وممثل هولندا مقرراً .

٧٥- ودرس الفريق العامل مذكرة عن تسويات المرتبات العمرية أعدتها الأمانة ، واعترف بمساس الحاجة الى زيادة المرتبات العمرية أو المخصصات المماثلة لضمان أدنى مستوى معيشة مقبول لمن يتلقونها طبقاً للمعايير التي تستوجبها أوضاع كل بلد من بلدان الإقامة المعنية . ولا حسب الفريق أنه على حين أنه ادرجت في اعتمادات ١٩٧٥ مبالغ لاجراء تسويات محدودة ، فإن هذه المبالغ ليست كافية بأي حال من الأحوال .

٧٦- ووافقت اللجنة التنفيذية على تقرير الفريق العامل وادرجت توصياته المقترحة في الفقرة ٨٠ (و) أدناه .

٧٧- وقد سجل عدد من المتكلمين تقديرهم للتعليقات والتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وأنهيت الى اللجنة في الوثيقة A/AC.96/509 . كما أعربوا عن أملهم في امكان تنفيذ هذه التوصيات . وردّ مدير الادارة والتنظيم على استفسار حول التوصية الداعية الى أن تذكر التقارير المقبلة كل الدعم البرنامجي وجميع النفقات الادارية للبرامج القطرية لكل بلد على حدة وبرامج المناطق ، بما في ذلك النفقات التي تتحملها الميزانية العادية ، فأعلم اللجنة بأن تنفيذ هذه التوصيات سيتطلب عملاً اضافياً كبيراً كما أنه يثير بعض المشاكل التقنية ، غير أنه من المتوقع امكان التغلب على هذه المشاكل .

٧٨- وفيما يتعلق بالمبلغ المستهدف المنقح لعام ١٩٧٤ والمبلغ المستهدف المقترح لعام ١٩٧٥ ، لاحظت عدة ممثلين أثناء الدورة أن الزيادة في الأرقام جاءت حتماً من التطورات الأخيرة غير المتوقعة التي كان المفوض السامي قد ذكرها في الاجتماع غير الرسمي للجنة في شهر تموز/ يوليو ١٩٧٤ وكذلك في بيانه الافتتاحي في الجلسة الحالية . وكان هناك اتفاق عام على أن المستويات المقترحة واقعية ولها ما يبررها . وأعرب أحد الممثلين عن أمه في أن تحول الظروف دون حدوث زيادة جديدة في المبلغ المستهدف لعام ١٩٧٦ .

٧٩- ولا حظت اللجنة بارتياح التطورات الايجابية التي حدثت في العام الماضي لزيادة تعزيز التعاون بين مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وهيئات الأمم المتحدة الأخرى فيما يختص بنشاطات المساعدة داخل وخارج البرنامج العادي على السواء . وفي أثناء الدورة ، أدلى ممثلو صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، وبرنامج الغذاء العالمي ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، واليونسكو ، ببيانات تناولت تفاصيل هذا التعاون ، كما وصلت رسالة من منظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية .

قرار اللجنة :

٨٠- ان اللجنة التنفيذية :

(أ) أحاطت علما مع الارتياح بالنتائج التي حققها المفوض السامي في مجال مساعدة اللاجئين في عام ١٩٧٣ والنتائج المبلغ عنها بالنسبة للأشهر الأولى من عام ١٩٧٤ ؛

(ب) وأحاطت علما بالاعتمادات التي خصصها المفوض السامي من صندوق الطوارئ ومن حصيلة مشروع المفوض السامي للاسطوانات في الفترة الممتدة من ١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ الى ٣١ آيار / مايو ١٩٧٤ ؛

(ج) وأحاطت علما مع التقدير بملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المقدمة في الوثيقة A/AC.96/509 ؛ وطلبت الى المفوض السامي أن يأخذ في الاعتبار توصيات اللجنة الاستشارية عند اعداد برنامج وميزانية عام ١٩٧٦ .

(د) ووافقت على الهدف المالي المنقح لبرنامج المفوض السامي لمساعدة اللاجئين لعام ١٩٧٤ ، ومقداره ١١ ٨٠٨ ٠٠٠ دولار ؛

(هـ) واعتمدت المشروعات الجديدة والمنقحة لعام ١٩٧٤ الواردة في الوثيقة A/AC.96/506 والافتصادات المنقحة المرصدة لعام ١٩٧٤ والواردة في المرفق الثاني لهـذا التقرير ؛

(و) واعتمدت توصيات الفريق العامل الخاص بشأن تسوية المخصصات و المرتبات العمرية للمسنين أو المعوقين من اللاجئين ، ولهذا :

(١) دعت حكومات الدول المعنية الى بذل كل جهد لگي :

أ - تتحمل نصيبا من النفقات وأخيرا كل النفقات المطلوبة لضمان دخل ثابت للمسنين أو المعوقين من اللاجئين ؛

ب - وتدخّل تشريعات اجتماعية تضع المسنين أو المعوقين من اللاجئين على قدم المساواة مع مواطني البلاد من حيث مزايا الضمان الاجتماعي ؛

(٢) وعثت المفوض السامي على أن يواصل مساعيه لدى الحكومات ، ولا سيما حكومات البلدان المصدنة ، من أجل ضمان تحقيق الأهداف الواردة في الفقرة (١) أ و ب أعلاه .

(٣) وخولت المفوض السامي سلطة زيادة الهدف المالي المقترح لبرنامج التبرعات الذي يديره المفوض السامي لعام ١٩٧٥ (١٢ ٣١٦ ٠٠٠ دولار) بمبلغ أقصاه ٣٤٠ ٠٠٠ دولار لاستكمال المبالغ التي تدفع كمخصصات ومرتبات عمرية وفقاً للمعدلات التي اقترحها المفوض السامي ونظر فيها الفريق العامل الخاص ، وذلك إلى الحد الذي لا يمكن به تلبية هذه الاحتياجات الاضافية من المصادر الوطنية .

(ز) ووافقت على الهدف المالي لبرنامج التبرعات الذي يديره المفوض السامي لعام ١٩٧٥ ، ومقداره ١٢ ٦٥٦ ٠٠٠ دولار . (انظر الفقرة (و) (٣) أعلاه) ؛

(ح) واعتمدت البرامج القطرية ، و برامج المناطق والاعتمادات الاجمالية لعام ١٩٧٥ المحددة في الوثيقة (A/AC.96/506) ، والمبالغ المخصصة لعام ١٩٧٥ الواردة في الملحق الثاني لهذا التقرير ؛

(ط) وخولت للمفوض السامي سلطة اجراء التعديلات في المشروعات والبرامج القطرية و برامج المناطق ، والاعتمادات الاجمالية ، التي قد تتطلبها التغييرات التي تؤثر في أوضاع اللاجئين التي خططت من اجلها هذه المشروعات والبرامج والاعتمادات مع استخدام الاحتياطي ، اذا ما اقتضت الضرورة ذلك ؛ وطلبت اليه أن يفيد اللجنة بهذه التعديلات في دورتها القادمة ؛

(ي) وأحاطت علماً بالتقديرات والاسقاطات الخاصة بالنفقات والوائف التي تمول من صندوق الطوارئ والأرصدة الاستثمارية المختلفة من عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ الواردة في الجداول الأول والثاني والرابع والخامس والسابع والثامن من الوثيقة A/AC.96/506 و Add.1 ؛

(ك) وقررت أن توصي الجمعية العامة بأن تأذن للمفوض السامي ، وفقاً للتوجيهات العامة للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي ، باعتماد صرف مبالغ تصل إلى ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار سنوياً من صندوق الطوارئ للحالات الطارئة ، على أن يكون مفهوماً أن المبالغ التي توفر لأية حالة مفردة من حالات الطوارئ لن تزيد عن ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في أية سنة واحدة وذلك على غرار ما هو معمول به حتى الآن ؛

(ل) واعتمدت الاقتراحات الواردة في الفقرتين ١٢٥ و ١٢٩ من الوثيقة A/AC.96/506 ؛

(م) وأوصت بأن يواصل المفوض السامي ، آخذاً في الاعتبار قرارات الجمعية العامة في هذا الشأن ، مشاورته مع الأطراف المهمة ، بما في ذلك منظمة الوحدة الأفريقية ، بهدف توفير وسائل العودة الاختيارية إلى الوطن للاجئين من أنجولا ، وغينيا - بيساو ، وموزمبيق وإعادة توطينهم في بلادهم .

مادسة - المسائل المالية

الف - حسابات التبرعات لعام ١٩٧٣ و تقرير مجلس مراجعي الحسابات
البند ٥ من جدول الاعمال

٨١ - أوضح ممثل المفوض السامي ، عند تقديمه لهذا البند ، أن التقرير المفروض على اللجنة (A/AC. 96/505) يتضمن معلومات سبق تقديمها في ثلاث وثائق منفصلة تتعلق ، بالترتيب ، بحسابات التبرعات و تقرير مجلس مراجعي الحسابات و التقرير الخاص بالاستثمارات . و المقصود من العرض الجديد هو تسهيل فحص اللجنة لهذه البنود المتراصة و الاضطلاع في الحجم اما تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة و الميزانية فقد ورد في الاضافة لهذا التقرير .

٨٢ - و تعليقا على بعض السمات البارزة للمعلومات الواردة في التقرير ركز المفوض الاهتمام بصفة خاصة على أن نفقات الاعانات المالية لميزانية الأمم المتحدة قد تنأهر للمرة الأخيرة في البيان الثاني كبنء مستقل تحت باب الدعم البرنامجي و الادارة . أما وقد سبق نظام الميزانية البرنامجية فسوف تقيد هذه النفقات من الآن فصاعدا على التبرعات مباشرة ، و من ثم ستكون جزءا لا يتجزأ من نفقات الدعم البرنامجي و الادارة . و فيما يتعلق بالاستثمارات ، واصلت المفوضية سياسة تنويع استثماراتها بالعملات الأوروبية . و قد حققت هذه السياسة ، بالاضافة الى التقلبات في أسعار النقد ، مكاسب كبيرة في عام ١٩٧٣ ساعدت الى درجة كبيرة على الوفاء بالالتزامات المالية المتزايدة . غير انه كانت هناك دلائل على تحقيق مكاسب أقل عن طريق هذا المصدر خلال هذا العام . ثم عكس ذلك على متوسط معدلات الاستثمار الموضحة في الجدول رقم ١٢ فوجه النظر الى الزيادة المسجلة في عام ١٩٧٣ بالانحسار الى العام السابق . و نظرا للأزمة الاقتصادية الحالية و الاضطرابات في الأسواق لسوق الاستثمار ، فقد أفضيت الاولوية الى ضمان الاستثمارات .

ترار اللجنة

ان اللجنة التنفيذية :

٨٣ - أحاطت علما بحسابات عام ١٩٧٣ ، و بالاستثمارات التي أجريت خلال هذا العام ، و تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96 / 505) :

(ب) و أحاطت علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة و الميزانية بخصوص حسابات السنة المالية ١٩٧٣ (I) (A/AC.96/505) ، و تقرير مجلس مراجعي الحسابات عنها .

باء - حالة التبرعات و الحالة المالية الاعمال لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥

البند ٧ من جدول الاعمال

٨٤ - أشار ممثل المفوض السامي أثناء تقديمه للتقرير (A/AC.96507) الذي يتعلق بهذا

البند الى أنه قد طلب الى المفوضية مرة أخرى في العام الماضي القيام بعدة مهام رئيسية خارج نطاق البرنامج السنوي . وبين أن التبرعات المالية لهذه المهام الواردة في الجدول الثالث والرابع والخامس بالتقرير ، تعكس الدعم السخي الذي يقدمه المجتمع الدولي لهذه المهام ، الامر الذي يراه هو جديرا بكل ثناء . وقال أنه يسره أن يعلن انه من المرجح امكان تحقيق المبلغ المنقح المستهدف لبرنامج عام ١٩٧٤ ومقداره ١١٨٠٨٠٠٠ دولار وذلك بفضل التبرعات الخاصة باللاجئين من شيلي . غير أنه من المألوف ، كما هو موضح في الجدول السابع من التقرير ، تدبير مبلغ آخر قدره ٦٥٠٠٠٠ دولار لتحقيق المبلغ المستهدف لعام ١٩٧٥ . وبعد أن أشار الى أن المساعدة المنتظمة التي يقدمها المفوض السامي للاجئين الداخلية في اختصاصه ، بالإضافة الى نشاطاته في مجال الحماية الدولية ، تمثلان حيز الزاوية في أعمال المفوضية ، حيث على قيام أكبر عدد ممكن من الحكومات باعلان زيادة تبرعاتها لبرنامج ١٩٧٥ وذلك في المؤتمر السنوي لعقد التبرعات المقرر عقده في نيويورك في ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ .

٨٥ - ورحبت اللجنة باعلان التبرعات الذي تم أثناء الدورة على النحو الوارد تفصيلاً

فيما يلي :

أثيوبيا :

أعلن مراقب أثيوبيا عن تبرعها بمبلغ ٥٠٠٠ دولار على سبيل الاسهام في اعادة اللاجئين الى أوطانهم في الاقاليم التي كانت واقعة من قبل تحت الادارة البرتغالية .

استراليا :

أعلن ممثل استراليا أن حكومته ستزيد تبرعاتها لبرنامج المفوض السامي لعام ١٩٧٥ الى ٣٢٠٠٠٠ دولار استرالي بشرط موافقة البرلمان .

الدانمرك :

انهى ممثل الدانمرك الى اللجنة أن حكومته ستواصل التبرع بنصيبها في برنامج المفوض السامي السنوي لعام ١٩٧٥ . وانها تعتزم ، كما حدث في السنوات الماضية ، ان تقدم تبرعات غير مخصصة للتعليم والمساعدات التقنية الاخرى .

كما أعلن أن مبلغاً قدره ٣٠٠٠٠٠ كورون دانمركي (٤٩١٨٠) دولاراً من ولايات الولايات المتحدة) مخصصة لمساعدة اللاجئين في أمريكا اللاتينية سيحول لحساب المفوضية في كونها من فور احتياج المفوض السامي اليه .

السويد :

أعلن ممثل السويد أن حكومته ستتبرع بمبلغ ١٤٠٠٠٠٠ دولار عن عام ١٩٧٥ ، وقال أن التبرعات السويدية لعام ١٩٧٦ ستصل الى ٦٩٠٠٠٠٠ كورون سويدي (حوالي ١٥٠٠٠٠٠٠ دولار) وفي عام ١٩٧٧ الى ٧٥٠٠٠٠٠ كورون سويدي (حوالي ١٦٠٠٠٠٠٠ دولار) .

سويسرا :

وقال ممثل سويسرا أنه ينتظر في القريب صدور قرار من حكومته بشأن تبرعاتها للمساعدة الإنسانية في قبرص . وقد ر أن مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ فرنك سويسرى سيقدم للمفوض السامي لهذا الغرض .

فنزويلا :

أعلن ممثل فنزويلا أن حكومته قد وافقت على التبرع بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار لنشاطات المفوضية الخامية باللاجئين من شيلي ، وأنه سيجرى دفع هذا المبلغ في القريب .

النرويج :

انهي ممثل النرويج الى اللجنة أن المبلغ الذى ستتبرع به النرويج لبرنامج المفوض السامى لعام ١٩٧٥ ، بعد موافقة البرلمان ، سيكون ٥٥٠٠٠٠٠٠ كورون نرويجي (٩٩٦٣٧٧ دولار) أى بزيادة قدرها ١٠٠٠٠٠٠٠ كورون نرويجي (١٨١١٥٩ دولار) بالقياس الى ١٩٧٤ . وسيخصص من هذا المبلغ ٢١٠٠٠٠٠٠ كورون نرويجي (٣٨٠٤٣٥ دولار) لنشاطات تدخل في حساب المفوضية الخاص بالتعليم — وكذلك قررت حكومة النرويج التبرع بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ كورون نرويجي (٩٠٥٨٠ دولار) للمساعدة الإنسانية في قبرص ، وسيتم دفع هذا المبلغ قريبا . وأكد الممثل للجنة أن بلده سيواصل النظر بعين العطف ، على فرار الماضي ، في أية طلبات خاصة ترده من المفوض السامي .

النمسا :

ذكر ممثل النمسا أن تبرعات حكومته لبرنامج المفوض السامى السنوى لعام ١٩٧٥ ستقتل ، بعد موافقة البرلمان ، كما كانت عليه عام ١٩٧٤ ، أى ٧٠٠٠٠٠٠ شلن نمساوى .

نيجيريا :

تدرس حكومة نيجيريا النداءات المختلفة الواردة من المفوض السامى لاستد رار التبرعات وقد قبلت من حيث المبدأ أن تقدم تبرعا رمزيا للمساعدة الإنسانية في قبرص . وسيوافى المفوض السامى في الوقت المناسب بقرار الحكومة فيما يختص بالنداءات الأخرى .

هولندا :

أعلن ممثل هولندا أن حكومته ستزيد ، بعد موافقة البرلمان ، تبرعاتها الى برنامج المفوض السامى السنوى من ١٥٠٠٠٠٠٠ غيلدر (٥٧٦٩٢٣ دولار) في ١٩٧٤ الى ٢٠٠٠٠٠٠٠ غيلدر (٧٤٠٧٤١ دولار) في عام ١٩٧٥ .

الولايات المتحدة الأمريكية :

وصف ممثل الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة المالية التى قدمت بالفعل الى طلبة كلية انجس الدولية في رابن بالمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ دولار . وسيقدم الى اللجنة أم حيا

انكوبي الدولية في زامبيا بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ دولار . وانهى الى اللجنة أن حكومته ستواصل تقديم المساعدة لهؤلاء الدالبة في عام ١٩٧٥ في حدود المبالغ التي تعتمد عليها سدادات وزارة المالية والكونجرس .

ونذكر أن حكومته قد تصهبت فعلا بتدعيم نداء المفوض السامي من أجل تقديم المساعدة الانسانية في قبرص بمبلغ ٣ ملايين دولار ، وستحاول أن تتبرع بمبلغ آخر قدره ٤ ملايين دولار بحيث تصل جملة تبرعاتها الى ٧ ملايين دولار .

هذا بالإضافة الى أن حكومة الولايات المتحدة عاكفة على دراسة تقديم تبرع استجابة لنداء المفوض السامي بخصوص تقديم المساعدة في الهند الصينية .

يوغوسلافيا :

أعلن ممثل يوغوسلافيا للجنة أن حكومته قد قررت تقديم تبرعات عينية قيمتها ٢٠٠٠٠ دولار لمساعدة اللاجئين والمشردين في المناطق الخاضعة للحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية ، وجمهورية فيتنام الديمقراطية ، ومملكة لاوس . وقال أيضا أن تبرعات حكومته للبرنامج السنوي للمفوض السامي التي كانت تبلغ عادة ١٠٠٠٠ دولار سنويا سوف تزداد الى ١٥٠٠٠ دولار في سنة ١٩٧٥ . كما تبرعت الحكومة أيضا بمبلغ ٣٠٤٨٨ دولار لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة الانسانية في قبرص .

اليونان :

ستواصل حكومة اليونان تقديم الدعم المادي والمالي لعطية المساعدة الانسانية في قبرص .

قرار اللجنة

٨٦ - ان اللجنة التنفيذية ،

(أ) أحاطت علما بالتقرير المقدم من المفوض السامي بشأن حالة التبرعات لبرنامج

التبرعات الذي يديره المفوض السامي ، والحالة المالية الاجمالية لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ (A/AC. 96 / 507) ؛

(ب) وأحاطت علما بأنه قد طالب الى المفوض السامي في عام ١٩٧٤ ، كما حدث في

السنوات الماضية ، أن يجمع مبالغ كبيرة لعطيات خاصة وحالات خاصة من حالات اللاجئين بالاضافة الى برنامج المفوض السامي السنوي ؛

(ج) وأحاطت علما مع التقرير بأنه سوف يكون في استطاعة المفوض السامي ، بفضل

التبرعات الخاصة ولاسيما اللاجئين من شيلي ، تحقيق المبلغ المستهدف لبرنامج عام ١٩٧٤ بعد زيادته ؛

(د) وسلمت بضرورة زيادة الدعم الحكومي للسماح بالتمويل الكامل لبرنامج المفوض

العام السنوي لعام ١٩٧٥ ؛

(٥) وحشت الحكومات على مواجهة هذا التحدي بزيادة تبرعاتها المالية لعام

١٩٧٥ .

سادس مسائل أخرى

٨٧ - دعا ممثل أوغندا اللجنة ، نيابة عن حكومته ، الى أن تعقد في كمبالا دورتها السادسة والعشرين ، المقرر عقدها في خريف عام ١٩٧٥ . فأحاطت اللجنة ولما مع التقدم به هذه الدعوة والبت الى المفوضين أن تدرس ، بالتشاور مع الحكومات الاعضاء ، وأجهزة الأمم المتحدة المعنية ، مختلف النواحي العملية التي تتناوى عليها هذه الدعوة . وسيجرى اعلام حكومة أوغندا ، في الوقت المناسب ، بنتائج هذه المشاورات .

المرفق الأول

البيان الافتتاحي الذي أدلى به المفوض السامي في الدورة الخامسة والعشرين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

أرجو أن يسمح لي ، قبل التحدث عن نشاطات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، أن أرحب ترحيبا حارا بصاحبة السمو الملكي الأميرة سونيا ، ولىة عهد النرويج . فالشرف الذي يسبغه علينا وجودها بيننا هذا الصباح منظر آخر من مظاهر الاهتمام العميق الذي كانت النرويج ولا تزال تولية لقضية اللاجئين .

ومعروف عن بلدان الشمال الأوروبي منذ وقت طويل تأييدها لهذه القضية ، ولا شك أن اللجنة تتذكر عددا من الحملات الناجحة للغاية التي شنتها مجالس اللاجئين في تلك البلدان دعما لهذا الهدف . ويسعدني جدا الآن أن أتمكن من اعلامكم ، أن الحملة التي شنها المجلس النرويجي لشؤون اللاجئين قبل ثمانية أيام فقط ، أي في ٦ تشرين الأول / أكتوبر ، قد فاقت كل الحملات السابقة - ففي ذلك اليوم تبرع شعب النرويج بمبلغ ٣٥ مليون دولار للاجئين . ان تمكن بلد مجموع عدد سكانه ٤ ملايين نسمة من جمع مثل هذا المبلغ في يوم واحد هو عمل مرموق للغاية ولا بد أنه يمثل ، اذا نظرنا اليه من زاوية المتوسط الفردي ، رقما قياسيا عالميا .

والفضل في هذه النتيجة الرائعة يعود ، ليس الى كرم الشعب النرويجي فحسب ، بل وكذلك الى أولئك الذين خططوا لتلك الحملة ونفذوها - الى المجلس النرويجي لشؤون اللاجئين - والسبب اللجنة المشرفة على الحملة التي تفضلت بصاحبة السمو الملكي ووافقت على ترؤسها .

ان ربط أسماء الشخصيات المرموقة بقضية كثيرا ما يكون بهدف اضافة المكانة الرفيعة على تلك القضية فقط . غير أن صاحبة السمو الملكي فعلت أكثر من ذلك بكثير . فهي لم تكف بالقيام بدور نشط في اجتماعات المجلس وفي التخطيط العام للحملة ، بل قامت كذلك بتنقلات واسعة في أنحاء البلاد ملقاة الخطب والأحاديث تأييدا لها . لذلك فان ترحيبنا بصاحبة السمو الملكي ولىة عهد النرويج في اجتماع اللجنة التنفيذية هذا ، يفتقرن بالامتنان العميق لدورها الشخصي في مشروع "اللاجي" ٧٤.

وأرجو أن يسمح لي أيضا بالترحيب بالأمين العام الاداري لمنظمة الوحدة الأفريقية . ونحن نستمد تشجيعا كبيرا من الاهتمام النشط الذي توليه منظمته بعملنا ، ومن التأييد الذي لا ينقطع الذي أولته دائما للمفوضية . ويشرفنا أن السيد ايتيكي وجد فرحة مكنته من حضور هذا الاجتماع شخصيا .

وأخيرا ، ولكن ليس آخرا بالتأكيد ، يا سيدي الرئيس ، أرجو أن أعرب لك ولزميليك ، حضرة نائب الرئيس وحضرة المقرر ، عن تهانيي الخالصة لانتخابكم لهذه المناصب . فارتباطكم الشخصي

الوثيق بعملنا معروف جيدا للجميع ، وأنا متأكد من أن توجيهاتكم ستكون ثمينة لمداولات هــذـه اللجنة . وفي حين أرحب بك وبحضرة نائب الرئيس وحضرة مقرر اللجنة ، أود أن أعرب عن تقديراتنا لأسلافكم في هذه المناصب السفير هيرست ، والسفير بارتون والمقرر السيد آريم .

لقد كان العام الماضي ، عاما حافلا بالأعمال بالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ليس فحسب بسبب التدهور الذي طرأ على أوضاع قائمة معينة ، بل وكذلك بسبب قلاقل جديدة تتطلب اهتماما فوريا . وخلال الأشهر الأربعة الماضية ، أتاحت لي الفرصة مرتين لأشارككم مشاغلنا في اجتماعين استشاريين خاصين ، مرة في شهر تموز/يوليه مع أعضاء هذه اللجنة ، ومرة أخرى في مناسبة أحدث ، في شهر أيلول/سبتمبر ، في اجتماع أوسع نطاقا لاطلاع الحكومات على التطورات الجديدة والمفجعة في ميدان شؤون اللاجئين والنازحين . فالي جانب العمل المعتاد الذي تتحمله مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والذي لا يزال للأسف ثقيلًا ، طلب اليها المساعدة في أوضاع جديدة ؛ في قبرص ، حيث تقوم المفوضية ، تلبية لطلب الأمين العام ، بتنسيق المساعدات الانسانية ؛ وفي الهند الصينية حيث بدأ العمل به في برنامج بتأييد من الأمين العام على أساس طلبات تلقاها من مختلف الأطراف في المنطقة ؛ وهناك مشكلة اللاجئين الأكراد ؛ والجهد والمساعدات الانسانية لمساعدة جماعات معينة من البدو في منطقة الساحل في أفريقيا .

وقبل التعليق على هذه التطورات الجديدة ، أود ، وفقا للتقليد المتبع في هذه اللجنة ، أن أستعرض نشاطاتنا العادية في إطار برنامج المفوضية المعتاد الذي تأثر الى حد كبير بسبب الزيادة الملحوظة في النشاطات . وتدلل على ذلك حقيقة الهدف المالي المنقح لسنة ١٩٧٤ ، الذي يتوقع أن يصل ، بموافقة اللجنة ، الى ١١٨ مليون دولار في مقابل الهدف المالي الأولي الذي كان ٨٧ مليون دولار . وهذه الزيادة الهائلة التي تبلغ نحو ٣٥ في المائة تعود فـسـبب معظمتها الى تدفق اللاجئين من شيلي على البلدان المجاورة ، وهو تحرك لم يكن بالامكان التكهّن به عندما عرض برنامج ١٩٧٤ ، والى زيادة في متطلبات الجماعة المتزايدة العدد من اللاجئين بوروندي . وقد شاركت أعضاء هذه اللجنة بالمعلومات المتوفرة عن هذا الموضوع خلال الاجتماع الذي عقد في ٢٤ تموز/يوليه . وأود أن أشدد هنا على أهمية مثل هذه الاجتماعات الاستشارية التي تعقدتها اللجنة التنفيذية لأنها لا تسمح لي فحسب بمشاطرة قلبي مع الحكومات الأعضاء ، في وقت مناسب ، بل تمكن هذه الحكومات أيضا من اتخاذ اجراء سريع لدعم عملنا . وقد ظهرت فائدتها بوضوح كاف هذا العام ، ويسعدني أن أخبر اللجنة أنه ، بفضل المزيد من التبرعات الخاصة التي قدمت أخيرا لعملية لاجئي شيلي وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، يبدو من المحتمل الآن أن الهدف المالي المقترح لسنة ١٩٧٤ وقدره ١١٨ مليون دولار سيمول بالكامل من التبرعات الطوعية .

أما الهدف المالي لمقترحات البرنامج المقدمه لكم لسنة ١٩٧٥ فهو ١٢٣ مليون دولار . وقد أعربت بالفعل ، في الاجتماع الذي عقد في ٢٤ تموز/يوليه ، عن قلبي تجاه هذه الزيادة .

وسيزودكم زملائي أثناء مداولا تكم بتفصيل عناصر هذا البرنامج . واني آمل مغلما أن تستجيبـــــــب
الحكومات بسخفاء لسد هذه المتطلبات الحيوية ، التي ستبحثونها خلال الأيام المقبلة .
وان انتقل الآن الى استعراض مقتضب للسلمات البارزة في برنامجنا العادى ، أود أن أعلن
أن المشاكل في أفريقيا ظلت خلال عام ١٩٧٤ ذات أهمية قصوى وظلت تستنفذ الجزء الأكبر من
الأموال المخصصة لنشاطات المساعدة العادية .

وقد نزل اللاجئون من بوروندى مصدر قلق رئيسي خلال عام ١٩٧٤ ، ومن المحتمل أن يظلوا
كذلك في عام ١٩٧٥ . وفي حين أن أعدادهم تناقصت في رواندا وزائير ، حدثت زيادة في أعدادهم
في جمهورية تنزانيا المتحدة (أكثر من ١٠٠٠٠٠) حيث ستتعدي النفقات لعام ١٩٧٤ مليونـــــــي
دولار . ومن المتوقع أن يصل الرقم لعام ١٩٧٥ الى مبلغ مماثل تقريبا . ان التقدم الذى أحرز في
توطينهم في تنزانيا ورواندا تقدم مرض . وفي زائير ، اتخذت الحكومة في الآونة الأخيرة فقط قرارا
مبدئيا باعادة توطين المتبقين من لاجئي بوروندى وعددهم ٢٠٠٠٠٠ في منطقة تقع الى مسافة أعمق
داخل البلاد . وبما أن الخطط لم تكتمل بعد ، فلم يخمض لذلك الا مبلغ متواضع هو ٢٥٠٠٠٠٠
دولار في الهدف المقترح لسنة ١٩٧٥ .

وفي حين أن معنالم مشاكل اللاجئين تجد بالتدريج حلا في بلدان اللجوء المجاورة فــــان
التطور الرئيسي الجديد في أفريقيا هو ، دون شك ، تحرير الأقاليم التي كانت تحت الادارة البرتغالية .
فقد أصبحت غينيا - بيساو بالفعل جمهورية مستقلة ، وأصبح لموزامبيق حكومة انتقالية . ويتوقع أن
يتبع ذلك في الوقت المناسب اعلان استقلال أنغولا .

لقد جرت احتمالات عديدة بين زعماء جمهورية غينيا - بيساو الجديدة ، وزعماء الحكومــــات
الانتقالية في موزامبيق ، وزعماء حركات التحرير في أنغولا ، وبين مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة .
ولا شك أن الحاجة تتطلب من المنظمة العالمية ككل بذل مجهود كبير لمساعدة هذه الدول الجديدة
في كل ناحية من نواحي انمائها الاقتصادى والاجتماعي .

ويمثل اللاجئون في البلدان المجاورة جزءا لا يستهان به من مجموع سكان غينيا - بيســــاو
وأنغولا (١٠ في المائة أو أكثر) . أما فيما يتعلق بموزامبيق ، فان اللاجئين لا يزالون يمثلــــون
نسبة كبيرة من السكان الأصليين للجزئين الشمالي والغربي من البلد . ومعروف جيدا ، أن مفوضية
الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أقامت عبر السنين ، احتمالات وثيقة مع حركات التحرير فيما يتعلق
ببرنامج المساعدة الذى تضطلع به . وقد عززنا ، منذ الدورة الأخيرة للجنة التنفيذية ، هـــــــد
الاحتمالات مع جميع حركات التحرير المعترف بها . وقد تركزت هذه الاحتمالات في الآونة الأخيرة على
ناحيتين محددتين هما : (أ) شكليات للعودة الطوعية للاجئين والدعم المطلوب لتمكينهم من
الاستقرار من جديد في بلد هم الأصلي (ب) واستمرار تقديم الدعم للاجئين ، بالتعاون مع حركات
التحرير ، في بلدان لجوئهم العالي وخاصة في ميادين مثل التعليم والصحة .

وأذكر في هذا العدد أن مبلغا إجماليا قدره مليون دولار ، في حدود الهدف المالي لسنة ١٩٧٥ ، سيخصص بمهارة رئيسية لنفقات إدارة المستوطنات والمشاريع المؤقتة بانتظار عودة اللاجئين الى وطنهم باعداد هائلة . وسأتابع ، بالطبع ، اطلاع الحكومات الأعضاء على التطورات في هذا الميدان ، ولكنني أعتقد أن من المنطقي أن نتوقع أن تكون هناك حاجة خلال عام ١٩٧٥ الى بذل مجهود كبير للمساعدة في عودة اللاجئين باعداد غفيرة الى أوطانهم ، وتأمين استقرارهم من جديد فيها . ولا حاجة بي لأن أضيف قائلا أن أى برنامج محدد تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سينسق بالطبع مع الجهود العامة التي تبذلها مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة في سبيل الانماء الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول الجديدة .

لقد كان لنتائج الأحداث التي وقعت في شيلي خلال شهر أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ أثر كبير على عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أمريكا اللاتينية . وقد اطلعت الحكومات بمهارة منتظمة على الجهود التي نبذلها في هذا الوضع المفجع . ويسعدني أن أتمكن من اعلامكم اليوم انه ، بفضل مساعدة وتعاون عدد كبير من الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، اعيد توطين نحو ٣٠٠٠ لاجيء أجنبي من شيلي في بلدان أخرى . ومع ذلك ، فلا تزال هناك حالات قليلة في سنتياغو ، كما أن هناك مشكلة هامة تتمثل في اعادة لم شمل الأسر . وقد أعيد بالفعل لم شمل نحو ٦٠٠ من المعالين ، ولكن عددا أكبر من ذلك لا يزال على قائمة الانتظار . ولا يزال لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قائم بالأعمال في شيلي .

وفي الوقت ذاته ، فإن آلاف من الشيليين لجأوا الى الأرجنتين ، مما تسبب في بدء برنامج جديد تماما في ذلك البلد ، يهدف بمهارة رئيسية الى المساعدة في توطينهم محليا . وهناك أيضا مشاكل اعادة التوطين للاجئين الأجانب من شيلي الذين قبلوا في الأرجنتين على أساس المرور العابر (الترانزيت) ، أولئك الشيليين الذين يرغبون في الذهاب الى بلدان أخرى للجوء هناك على أساس مستمر .

وتوجه آلاف من الشيليين ، ولا يزالون يتوجهون الى بيرو ، التي عرضت تسهيلات ترانزيت ، فأصبح من الضروري بدء برنامج واسع النطاق هناك لاعادة التوطين . وقد أوفد الى ليما قائمم بالأعمال يمثل المفوضية .

وقد تشتت اللاجئون من شيلي في مختلف أنحاء قارة أمريكا اللاتينية ، ونحن نواجه مهمة صعبة ، لا سيما فيما يتعلق بالحالات الفردية . لقد قبل عدد من اللاجئين من شيلي وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية في بلدان بمختلف أنحاء أوروبا ، وكذلك في كندا ، وأستراليا ، ونيوزلندا . وقد أدت عملية إعادة التوطين هذه إلى إجراء اتصالات مكثفة مع بلدان لم تكن تقبل في الماضي أعدادا كبيرة من اللاجئين . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير ، بوجه خاص ، إلى الجمهوريات الجديدة بالثناء التي بذلتها الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ورومانيا ، وكوبا ، وعدد من البلدان الأخرى في سبيل تسهيل توطين عدد كبير من الأشخاص المشردين .

وقد تم تمويل معظم النشاطات التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لصالح اللاجئين من شيلي من أموال استثنائية بلغت حوالي ٢٥ مليون دولار في عام ١٩٧٤ . ومطلوب الآن من اللجنة التنفيذية أن تضع الأمر في نصاب عادي وذلك بإدماج هذه النشاطات في المهدف المنقح لعام ١٩٧٤ . وكما سبق لي أن ذكرت ، فإن هذا المهدف المنقح سيتم تمويله بصورة كاملة ولن يتطلب مساهمات جديدة من الحكومات وذلك بفضل الأموال الاستثنائية التي تم تلقيها بالفعل وغيرها من التبرعات .

وفي أوروبا ، استمرت نشاطات المساعدة التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال العام بنفس المستوى الذي كانت عليه في السنوات السابقة تقريبا . وقد تركز العمل أساسا في مجال حماية حقوق اللاجئين . كما أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بمشكلات بارزة . وتلك هي الحالة بوجه خاص في إيطاليا حيث تحسن الوضع إلى حد كبير في مخيمات مختلفة ، من بينها كابوا . وأشير إلى هذا نظرا إلى أنني أذكر أن هذه اللجنة أعربت عن قلقها المشروع في مناسبات سابقة حيال الأوضاع في هذه المخيمات . كما أود أن أشير إلى المبادرة التي قام بها عدد من الوكالات الطوعية الأوروبية للنظر في مشكلة ما قد يسمى باللاجئين "بحكم الواقع" في أوروبا . وقد استكملت توا دراسة جديدة بالاهتمام عن هذا الموضوع . كما يطيب لي أن أذكر أن استجابة بلدان أوروبية مختلفة لطلبات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخاصة بالحصول على دعم ماليي للعمليات التي تدخل في نطاق البرنامج العادي وخارجه ، مازالت سلبية . كما أبدت عدة بلدان في أوروبا سخاءا مماثلا فيما يتعلق بإعادة توطين اللاجئين الذين ينحدرون من أصل أوروبي وغير أوروبي ، ومن بينهم ، بوجه خاص ، الآسيويون الذين كانوا مقيمين في أوغندا والذين ليست لهم جنسية محددة والشيليون .

وفيما يتعلق بآسيا ، يسرني أن يكون في وسعي القول بأن نشاطات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تم القيام بها خلال الأعوام الماضية في بلدان مختلفة قد تم في واقع الأمر إنهاؤها بصورة تدريجية ، وأن الحاجة إلى استمرار مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ستكون ضعيفة جدا أو معدومة . ومن ناحية أخرى ، يركز المكتب الاقليمي في بانكوك على مجالات جديدة كي يثير الاهتمام بنشاطات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من جانب الحكومات التي

من ٣٠٠ حالة قياسية من حالات الاعتقال لأسباب شديدة التباين ، أهمها : الاعتقال لحسين التحقق من صحة البيانات أو لحين إعادة التوطين أو إعادة إلى الوطن ، والاعتقال على اثر الانشقاق عن حركات تحريرية . كما أن هنالك عددا كبيرا من الحالات التي أدى فيها تأخر البيت في أمر توفير شروط الاستحقاق وفي منح اللجوء الى مشاق بالغة للأفراد . ويرجع ذلك الى أن البيت في مسألة توفر شروط الاستحقاق هو شرط مسبق للحصول على حق اللجوء في عديد من البلدان .

وفي مجال الحالات الفردية ، ربما كانت أكثرها ايلا ما حالات أولئك الذين يعانون من الطرد أو "الرد" . ورغم أن "عدم الرد" أصبح الآن معترفا به على نطاق واسع كبدأ عام من مبادئ القانون الدولي ، فإنه لم يحظ بعد باحترام مطلق . فلا زالت تحدث حالات رد وطررد متفرقة ولكنها مؤلمة جدا . وفي مثل هذه الحالات ، ليس في وسع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تفعل الا القليل اذا لم تكن الحكومات نفسها تتخذ موقفا انسانيا ، نظرا الي أن المعلومات بشأن مثل هذه الحالات لا تتوفى الا بعد ارتكاب الفعل نفسه . ولن أدرج جهدا فسي مكافحة هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان وفي السعى الى اتخاذ تدابير تصحيحية بكافئة الوسائل الممكنة .

كما شهدت الفترة المستعرضة زيادة ملحوظة في النشاط في مجال اسداء المشورة واعادة التوطين . وقد أصبح ذلك ضروريا أولا بسبب عطية ضخمة وشاقة تتعلق بالآسيويين الذين كانوا مقيمين في أوقندا والذين ليست لهم جنسية محددة ، ثم أصبح ضروريا في آونة أقرب بسبب حالة اللاجئين من شيلي . وفيما يتعلق بمشكلة اللاجئين ذوي العاهات ، يسرني أن يكون في وسعي الاشارة الى احرارز تقدم له شأنه خلال الأشهر الماضية . فقد لقي مشروع ال "عشرة أو أكثر" ، الذي نوقش أثناء الاجتماع الأخير لهذه اللجنة ، استجابة مشجعة من جانب عدد من البلدان . ومن المتوقع أن يتحقق بصورة كاملة الهدف المتمثل في ايجاد المزيد من الفرص لتوظيف اللاجئين ذوي العاهات الذين وضع هذا المشروع من أجلهم . ومن ناحية أخرى ، مازالت هنالك حاجة الى اقتناع الحكومات بخفض مدة الانتظار ما بين عرض حالات ذوي العاهات والرد عليها . ذلك أن القبول العاجل يعني تجنب مشاق كبيرة لا داعي لها .

وما من حاجة الى تأكيد الأهمية الجوهرية للحماية . وقد واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحث على انتهاج سياسة أكثر تيسيرا فيما يتعلق باللجوء وقبول اللاجئين فسي البلدان التي يتم فيها التوطين ، وكذلك تعزيز حقوق اللاجئين في مجال الإقامة والرعاية الاجتماعية ، كما اتخذت عددا من التدابير لتشجيع حصول المزيد من الانضمامات الى الصكوك الدولية . وهنالك الآن ٦٥ حكومة أصبحت أطرافا في اتفاقية عام ١٩٥١ كما انضمت ٥٨ حكومة الى بروتوكول عام ١٩٦٧ . وقد بذلت مؤخرا جهود جديدة لتشجيع حصول المزيد من الانضمامات ، وذلك بمساعدة أعضاء بارزين في منظمة السلم العالمي من خلال القانون . وقد ناشدت ٧٣ حكومة لم تنضم بعد الى اتفاقية عام ١٩٥١ أو البروتوكول أن تنضم الى أيهما أو كليهما . ولقد كتبت

لم تتابع عملنا عن كثب حتي الآن . وقد أتاحت لي شخصيا في الآونة الأخيرة فرصة زيارة اليابان بدعوة من حكومتها ، على حين زار الممثل الاقليمي للمفوضية عددا من البلدان الأخرى ، من بينها الفلبين وماليزيا . ويتمثل التطور الرئيسي ، فيما يخص المفوضية ، في آسيا يتمثل بطبيعة الحال في برنامج المساعدة الذي بدأ تنفيذه مؤخرا في فيتنام ولاوس . وسأشير الى هذا الجانب من أعمالنا بصورة مستقلة نظرا الى أن نشاطاتنا في الهند الصينية يتم تمويلها من تبرعات خارج البرنامج العادي .

ولا ريب أن أعضاء اللجنة لاحظوا أن الوثائق المتعلقة بنشاطات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تتناول كافة مشاكل اللاجئين القائمة ، بل تتضمن فحسب تلك التي يتسبب عنها انفاق فعلي في اطار البرنامج العادي . ومن الأمثلة الهامة لذلك مشكلة اللاجئين الأكراد في ايران . فقد استرعت الحكومة الايرانية انتباه المفوضية الى تدفق اللاجئين الأكراد الكبير من العراق الذي بلغ أبعادا هامة خلال النصف الأول من عام ١٩٧٤ . وتقدر السلطات الايرانية عدد هؤلاء اللاجئين بحوالي ١٠٠٠٠٠ شخص . وقد طلبت من ممثلي الاقليم ، بناء على دعوة من الحكومة الايرانية ، أن يتوجه الى ايران في أواخر آب/أغسطس ١٩٧٤ . وقد استقبله رئيس الوزراء وغيره من كبار المسؤولين في الحكومة الايرانية ، وقدمت له كافة التسهيلات لزيارة مخيمات اللاجئين ، حيث أتاحت له الفرصة لا لمشاهدة مخنة هؤلاء اللاجئين فحسب بل أيضا لتقييم العمل الكبير المتسهم بكفاءة عالية الذي تقوم به جمعية الأسد والشمس الأحمرين الايرانية . وقد أتاحت الحكومة أموالا كثيرة كي يتسنى للاجئين الحصول على مختلف أنواع المعونة الطارئة ، بما في ذلك المأوى ، والطعام والخدمات الطبية . والتعليم الابتدائي للأطفال . ونظرا الى الجهد الكبير الذي تبذله السلطات الايرانية ، لم ترد الى المفوضية أية طلبات رسمية للحصول على مساعدة مادية . بيد أننا نواصل متابعة الحالة عن كثب ، نظرا الى احتمال اشراك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي قد تفيد خبرتها وتجربتها في هذه الحالة ، كما في حالات أخرى . ولست في حاجة الى أن أؤكد أننا سنحاول قصارانا للمساهمة في ايجاد حل مرض للمشاكل ، اما عن طريق التوطين المحلي أو العودة الاختيارية الى الوطن .

وبينما تواصل المفوضية بمعدل متزايد تقديم مساعدة مادية بصفة طارئة الى جماعات اللاجئين ، فانها لم تتجاهل بأي حال مشكلة الحالات الفردية الشاقة . وقد استرعت نظر هذه اللجنة ، عاما بعد عام ، الى الأهمية الجوهرية لحالات اللاجئين الفردية التي لا يمكن ايجاد حل لها بطريقة مرضية الا باتخاذ موقف كريم وانساني وبانتهاج سياسة متسامحة فيما يتعلق بالقوانين الادارية . وقد أظهرت التجارب أن حل المشاكل التي تشيرها بضع حالات فردية يكون أحيانا عطية أكثر صعوبة وطولا من تخطيط وتنفيذ مشروع توطين ضخم لآلاف من اللاجئين . وقد طلبت مؤخرا اجراء مسح في مناطق مختلفة من العالم للحالات الفردية التي تنطوي على مشاكل قانونية صعبة . وقد كانت نتيجة هذا المسح مثيرة للانزعاج رغم انه أجرى على نطاق متواضع . وقد شمل هذا المسح أكثر

شخصيا ، يا معيدى الرئيس ، تؤازرون هذه المبادرة كل المؤازرة وأود أن أقدم لكم الشكر على مساعدتكم . أما اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية فقد بدأ نفاذها في ١٩ حزيران / يونيه من هذا العام ؛ وأصبحت ١٤ دولة افريقية أطرافا فيها .

وفيما يتعلق بمسألة مشروع الاتفاقية الخاصة باللجوء الاقليمي ، ستندكرون اتصالي بالحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة ، طلبا لمشورتها . وقد أبدت ٩١ دولة حتى الآن وجهات نظرهما . ومن الأمور المشجعة لي أن أشير الى أن ٧٦ دولة منها تؤيد تعزيز قانون اللجوء الاقليمي عن طريق اعتماد اتفاقية في اطار الأمم المتحدة . وستحظى هذه المسألة ، بالطبع ، بالاهتمام الذي تستحقه في الجمعية العامة في وقت لاحق من هذا الخريف .

وفي مجال اللجوء ، قد يكون من الأهمية أن أشير الى الخبرة التي تم اكتسابها أثناء أزمة شيلي فيما يتعلق بما يسمى بـ " المأوى الآمنة " . وقد يعتبر الاتفاق بشأن ما سمي بـ " المأوى الآمنة " ابتكارا له أهميته الكبيرة في تطوير القانون والممارسة في مجال اللجوء ومجال حقوق الانسان . وعلى حين أن الأساس والمركز القانونيين لهذه الطريقة مازالا بحاجة الى صياغة راسخة ، فإن استخدامها كملان مؤقت من جانب المنظمات الدولية للأشخاص الذين يرغمون على مغادرة بلد ما كان ذا قيمة بالغة .

وأود أيضا أن أشير بايجاز الى مشكلة انعدام الجنسية التي سبق ذكرها في هذه اللجنة في مناسبات عدة . ويسرني أن يكون في وسعي القول بأن اتفاقية عام ١٩٦١ الخاصة بتخفيض حالات انعدام الجنسية حصلت على العدد المطلوب من الانضمامات وسيبدأ سريانها في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ . ويتشل فرضها الأساسي في تمكين الشخص الذي يعد عديم الجنسية لولا ذلك من اكتساب جنسية الاقليم الذي ولد فيه . وهي تسعى الى الحصول على قبول أوسع لمبدأ " حق التراب " وبالتالي تخفيض حالات انعدام الجنسية في المستقبل . وتشير المادة ١١ من الاتفاقية الى انشاء جهاز يعني بتطبيق الاتفاقية ، ومن المتوقع أن تبحث هذه المسألة في الجمعية العامة هذا العام . ولا ريب في أن انشاء جهاز مؤسسي داخل الأمم المتحدة سيساعد كثيرا على حل مشاكل اللاجئين بوجه خاص ، نظرا الى أن معظمهم عديمي الجنسية بحكم الواقع .

ويدرك أعضاء هذه اللجنة أنه قد طلب الى المفوضية في السنوات الأخيرة الاستجابة في حالات معقدة عسيرة شتى . ان فعالية دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتوقف في الغالب على اتقانها تدابير عاجلة . ان تزايد عدد الهزات الانسانية ، وترددى في مناسبات متعددة في استخدام صندوق الطوارئ ، خشية نضوبه قبل نهاية العام ، يجعلاني أخلص الى ضرورة توفير المزيد من المرونة فيما يتعلق بتوفير الأموال فورا للمساعدة الطارئة . ولهذا السبب اقترحت زيادة الحد الأقصى للمبالغ السنوية التي تصرف من صندوق الطوارئ من مليون دولار الى طينيون دولار ، على أن يكون مفهوما أنه سيظل العمل بما هو متبع الآن من عدم تقديم أكثر من

..... دولار خلال العام لأية حالة طارئة واحدة . وسأكون ممتنا للجنة التنفيذية اذا رأت أن تمدني بالتأييد اللازم في هذا الصدد .

أما بالنسبة للمعطيات الخاصة التي تغطيها اعتمادات مالية من خارج البرنامج العادي، فإنني أشعر بالرضا في الإشارة الى أنه بمساندتكم كانت جهودنا ولا تزال مجزية . فقد أزيح عبء حالات الآسيويين من أوغندا النازلين في مخيمات الترانزيت المختلفة بأوروبا . ويرجع توطيئهم السيئ السياسة الكريمة التي تنتهجها مختلف بلدان الهجرة التي أود أن أعرب لها عن امتناني العميق . وقد تم تلقي ما مجموعه ٣٤ مليون دولار من التبرعات من ١٢ حكومة وقد أنفقت خلال العملية . وما زالت هناك في بعض البلدان الافريقية ، مثل رواندا وزائير وكينيا ، جماعات من الآسيويين النازحين من أوغندا . كما أجريت دراسة عن حالتهم الصعبة في باكستان والهند . وقد حدث مؤخرا تطور هام يتمثل في موافقة حكومة أوغندا على أن تكون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولة عن توجيه طلبات التعويض عن الموجودات التي خلفها في أوغندا الآسيويون النازحون الذين تعني بأمرهم المفوضية . ويجري الآن اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد .

وقد أنجزت عملية جنوب السودان بنجاح . وتوافق الانهاء المرحلي لنشاطاتنا توافقا وثيقا مع الخطط العامة للوكالات المتخصصة وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقد أتيح لسي خلال الصيف تقديم التقرير النهائي الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ويمكن الاطلاع على هذا التقرير في الوثيقة

وفيما يتعلق بشبه قارة جنوب آسيا ، فان عملية اعادة توطين البنغاليين بنقلهم من باكستان الى بنغلاديش ، ونقل غير البنغاليين من بنغلاديش الى باكستان ، بموجب اتفاق دلهي ، على وشك الانتهاء على نحو مرض للأطراف المعنية . وقد ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فسي اعادة توطين ما يربو مجموعه على ربع مليون نسمة عن طريق ما يوصف بأنه أكبر عملية نقل جوى للبشر فسي التاريخ . وما زالت هناك بعض المشاكل الثانوية التي وجه اليها نظر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والتي هي الآن قيد الدراسة .

وانا انتقل الآن الى مشكلة الرّحل في المنطقة السودانية - الساحلية ، لأمر عليها مرورا سريعا فاني لا أكاد أجدني بحاجة الى التذكير بمشكلة القحط الضخمة المفجعة في تلك المنطقة . واحدى النواحي المحزنة لتلك المشكلة هي حالة ١٠٠ من الرّحل الذين قدموا من مالي وأغـذوا يعيشون في البلدان المجاورة عيشة لا تعرف الاستقرار وفقدوا كل الوسائل التقليدية لكسب ما يتقوم بأودهم . وقد طلب الأمين العام مني ، في آذار/مارس من هذا العام ، بناء على طلب من رئيس مالي ، أن أعمل على ايجاد حل للمشاكل الحساسة لهؤلاء الرّحل في اطار مهام * المساعـدي الحميدة * . وقد قمت بزيارة الى باماكو في مهمة في نيسان/ابريل ، وتبع تلك الزيارة عدد من الزيارات الأخرى ، وذلك لكي أدرس مع السلطات المحلية ، وحكومات البلدان المجاورة مسألة ايجاد حل لهذه المشكلة في نهاية الأمر . ويعتمد حل هذه المشكلة أساسا على رد فعل هذه الجماعات السكانية غير المستقرة ازاء الخطط التي وضعتها حكومة مالي . وينتظر أن يصبح من الممكن ايجاد حل دائم للمشكلة خلال عام ١٩٧٥ . وفي تلك الأثناء ، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٠٠ دولار لاعداد منطقة تبعد حوالي ٥٠ كيلو مترا عن نيامي لتنفيذ نقل حوالي ١٥ من الرّحل اليها ، ممن يقيمون الآن في عاصمة النيجر . ويرجع الفضل في اتخاذ هذا الاجراء الى التبرع الخاص الذي قدمته الهيئة الاسترالية لرعاية اللاجئين

وبالاشارة الى الهند اليمينية ، فاني أود التذكير بأنه قد أتاحت لي الفرصة ، أثناء اجتماعنا في ٢٤ تموز/يولية ، أن أهيئ الحكومات الأعضاء علما بأنه قد طلب الى المفوضية أن تساعد فسي اعادة تأهيل المشردين المجتئين في شبه جزيرة الهند اليمينية . وقد تمكنت في الشهر الماضي من اعلان بدء برنامج للمساعدات في لاوس وفيتنام ، تتولاها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وستنشر تفاصيل عن هذا البرنامج في مذكرة اعلامية .

وعند ما تقرر القيام بذلك البرنامج استرشدت بعدد من الاعتبارات أرجو أن تأذنوا لي بعرضها

عليكم . فأنا أولا ، قد شرعت في هذا الاجراء بالاتفاق مع الأمين العام ، وأنا أسترشد برأيـــــــــه القائل بوجوب اتاحة مساعدات الأمم المتحدة لجميع الأطراف في الهند الميمنية على أساس انساني معوض .

وثانيا ، فان الاطار العام لهذا التمسور للموضوع يتمثل في اجماع الجمعية العامة ، فـــــــــي السنوات الأخيرة ، على تأييد اشتراك المفوض السامي ، ضمن نطاق مهامه المتمثلة " بالمساعـــــــــي الحميدة ، في " الجهود الانسانية الأساسية " التي تملك المفوضية ، كما تقول الجمعية العامة ، " تجربة وخبرة خاصتين " فيها . وعلى ذلك ، فعند تلبية طلبي المساعدة للاوس وفيتنام ، حيث استند الطرفان الطالبان للمساعدة الى أساس " المساعي الحميدة " في طلبيهما الرسميين ، شعرت أن بإمكان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تسهم اسهاما ذا شأن في اعادة تأهيل السكان المشردين .

وثالثا ، فقد شرع في تنفيذ البرنامج بعد دراسة دقيقة للميادين التي يمكن لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تؤدي فيها دورا هاما يتفق والطابع الانساني الأساسي للمفوضيـــــــــة . هذا وستستمر المفوضية في تنسيق جهودها تنسيقا وثيقا مع غيرها من هيئات وبرامج المساعـــــــــة الدولية تلافيا للازدواجية في العمل .

وتقدر تكاليف المرحلة الأولى للبرنامج ، والتي تغطي فترة السنتين ١٩٧٤-١٩٧٥ ، بمبلغ قدره ١٢ مليون دولار . وقد قمت بالفعل بالاتصال ببعض الحكومات ملتصا مؤازرتها ، ورغم استجابة عدد قليل منها استجابة مرضية ، فانني آمل جادا أن تفضل الحكومات الأخرى بالعناية بهـــــــــذا المشروع في وقت قريب لضمان تنفيذ هذا البرنامج على نحو مرض .

وقد أتيج لي أثناء الاجتماع مع الحكومات في شهر أيلول /سبتمبر ، بعد عودتي من قبرص ، أن أعطي تفصيلات عن دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هناك . وبناءً على طلب الأمين العام ، وبالاتفاق مع الأطراف المعنية ، فان المفوضية تقوم بعملية تنسيق المساعدات الانسانية . ويطيب لي أن أقرر أن النداء الذي قام به الأمين العام وقمت أنا بتوجيهه في الشهر الماضي من أجل استدرار التبرعات قد لقي استجابة مشجعة . وتذكرون أن المبلغ المستهدف على أساس الاحتياجات التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، يصل الى ٢٢ مليون دولار . وقد تبرع المجتمع الدولي حتى الآن بحوالي ١٤٥ مليون دولار ، نقدا وعينا ، على سبيل تلبية قائـــــــــمة الاحتياجات التي تغطي الفترة من ١ أيلول /سبتمبر الى ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ .

وقد قدم من هذا المبلغ أكثر من ٧ ملايين دولار عن طريق المفوضية ، و ١٣ مليون دولار عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية ، و ٦ مليون دولار بالطرق الثنائية . وأود أن أوكد أنه فضلا عن ذلك ، فقد قدمت مساعدات كبيرة عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية ، وبالطرق الثنائـــــــــية وذلك للوفاء باحتياجات غير واردة في البرنامج الذي وضعت المفوضية . غير أن هناك احتياجات

واردة في برنامج الأمم المتحدة ، لم تلَبَّ بعد ، تصل تكاليف الوفاء بها الى ٧٥ مليون دولار ، وأود مناشدة جميع البلدان التي لم تعلن بعد عن تبرعاتها ، أو لم تعلن الا عن تبرعات ميدئية ، أن تنظر في تحديد حجم مساعداتها في أقرب وقت ممكن . هذا مع العلم بأن اقتراب الشتاء يجعل من الضروري تقديم مساعدات اضافية في المستقبل العاجل .

وفيما يتعلق بقبرص ، وكما هو الحال بالنسبة لأوضاع اللاجئين في جميع انحاء العالم ، فان ما هو أساسي ليس القيام بعملية فعالة من عمليات الاغاثة ، وانما الأساسي هو ايجاد حل سريع لمشكلة اجتثاث الأساسية . فالاغاثه قد تنفع ، في أحسن الأحوال ، في تسكين ما يعاني منه جميع المشردين من جراح - ذهنية وروحية ، ان لم تكن جسمانية - ولكنها لا تؤدي الى التئام تلك الجراح . والهل النهائي للمشكلة في قبرص ، كما في غيرها ، لا يتمثل في تقديم الأغذية ، والأدوية والملابس والمأوى ، وانما يكمن الحل في اتجاه مختلف تماما .

وختاما ، فانني أود أن أؤكد أنه رغم ما تحملناه من أعباء خلال هذه السنة مع نشوء حالات جديدة تستدعي اجراء عمليات خاصة ، فاننا قد حاولنا أن نحول دون طفيان هذه التطورات على عملنا العادي . وانني لأرجو أن نكون قد وفقنا ، وأعتقد أننا قد وفقنا في ذلك . وأود أن أؤكد للجنة أننا ندرك تماما التحدي الذي يواجهه موظفونا المحدود العدد من جراء ذلك . ولقد حالت المرونة وسرعة التحرك وسعة الخيال مع شركائنا التنفيذيين دون أن نسمح بيروقراطية بطيئة الحركة تعوق بدلا من أن تعزز القدرة الاستيعابية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

ويواجه العالم ، بصورة متزايدة ، مواقف جديدة توجد مزيدا من اللاجئين والمجتمعيين . وأحيانا لا نمك ، كمراقبين لا حول لنا ولا طول ، الا أن نشاهد نمو هذا المرض الخبيث من أمراض عصرنا ، واذا استعصى على التدابير الوقائية أن تؤدي الى نتيجة ، فانه يتعين اتخاذ تدابير علاجية .

وتدرك الحكومات ، بصورة متزايدة ، أن المجتميين أو المشردين لا تنقص معاناتهم الانسانية لمجرد أنهم لا تنطبق عليهم تماما المعايير التقليدية المتعلقة بوضع اللاجئين . وقد كتبت السي مؤخرا احدى الحكومات الآسيوية طالبة مساعدات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، فقالت : " من ناحية المعاناة الانسانية ، فان حالة مشردينا تماثل تماما حالة اللاجئين الذين يعني بأمرهم مكتبكم في العادة . . "

ورغم أننا ، في الحقيقة ، نواجه حالات شيرة تحتاج الى مساعدات انسانية عاجلة ، وذلك بناء على طلبا من الأطراف المعنيين ، أوحتي من الأمين العام ، فانني أود أن أتعهد أمام هذه اللجنة بأن جهودنا التي نبذلها في مجال عملنا التقليدي ستستمر دون هوادة .

ويعاني العالم اليوم من مشاكل زيادة السكان ، والتضخم والأزمة الغذائية . ففي كثير من

الأراضي تتعرض لجموع كبيرة للمجاعة . وتوجد في عالم المجتثين ، الذي لا ينال قسطا وافيا من الاعلام ، مجاعة لا ترجع لنقص في الغذاء فحسب ، بل ونقص في الأمل كذلك . فهؤلاء المجتثون ، وقد فقدوا كل شيء ، ليس أمامهم غير القليل يتطلعون اليه ، مالم يهب المجتمع الدولي الى نجدتهم .
وإذا اخفقنا في القضاء على أسباب الاجتثات ، فبما كاننا على الأقل تخفيف مجاعة الأمل .

المرفق الثاني

موجز برنامج المساعدات المنقح لمفوضية الأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين عن عام ١٩٧٤ ، والبرنامج السنوي
والميزانية لعام ١٩٧٥

(دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

البرنامج السنوي والميزانية لعام ١٩٧٥		برنامج المساعدات المنقح لعام ١٩٧٤				البلد أو المنطقة
المتخصصات	الدعم البرنامجي و الادارة	عمليات المساعدة	المتخصصات	الدعم البرنامجي و الادارة	عمليات المساعدة	
٣٧٥ ...	-	٣٧٥ ..	٦٣ ...	-	٦٣ ...	اشيوييا
١٠٣ ...	-	١٠٣ ...	١١١ ...	-	١١١ ...	أسبانيا
٦٠ ...	٦٠ ...	-	٥٤ ...	٥٤ ...	-	استراليا ونيوزيلندا
٥٩ ...	-	٥٩ ...	٥١ ...	-	٥١ ...	أفريقيا الغربية
٦٨ ...	-	٦٨ ...	٦٠ ...	-	٦٠ ...	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
٢٩٢٢ ...	٢٠٢ ...	٢٧٢٠ ...	٢٩١٠ ...	٢١٣ ...	٢٦٩٧ ...	أمريكا اللاتينية
٩١ ...	-	٩١ ...	٤٤٦ ...	-	٤٤٦ ...	أوغندا
٨٥ ...	-	٨٥ ...	٣٨ ...	-	٣٨ ...	ايطاليا
٢٧ ...	-	٢٧ ...	١٧ ...	-	١٧ ...	بوتسوانا وسوازيلاندا وليسوتو
٩٤ ...	-	٩٤ ...	٨٠ ...	-	٨٠ ...	بوروندي
٢١ ...	-	٢١ ...	١٧ ...	-	١٧ ...	تركيا
٣٠ ...	-	٣٠ ...	-	-	-	الجزائر وتونس والمغرب
٢٢ ...	-	٢٢ ...	٩ ...	-	٩ ...	جمهورية أفريقيا الوسطى

البرنامج السنوي والميزانية لعام ١٩٧٥		برنامج المساعدات المنقح لعام ١٩٧٤		البلد أو المنطقة		
المتخصصات	الدعم البرنامجي و الادارة	عمليات المساعدة	المتخصصات	الدعم البرنامجي و الادارة	عمليات المساعدة	
٢٠١٥ ٠٠٠	-	٢٠١٥ ٠٠٠	٢٨٢٥ ٠٠٠	-	٢٨٢٥ ٠٠٠	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٦٥ ٠٠٠	-	١٦٥ ٠٠٠	٤٥٢ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠	٤٣٨ ٠٠٠	رواندا
٣٠٠ ٠٠٠	-	٣٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	-	٥٠٠ ٠٠٠	زائير
٦٠ ٠٠٠	-	٦٠ ٠٠٠	٣٧٣ ٠٠٠	-	٣٧٣ ٠٠٠	زامبيا
٢٦ ٠٠٠	-	٢٦ ٠٠٠	١٠٩ ٠٠٠	-	١٠٩ ٠٠٠	السنغال
٦٨ ٠٠٠	-	٦٨ ٠٠٠	٢٨٢ ٠٠٠	-	٢٨٢ ٠٠٠	السودان الشرق الأوسط (بما فيها الامارات العربية المتحدة)
٤٥٧ ٠٠٠	٥٨ ٠٠٠	٣٩٩ ٠٠٠	٤٠٨ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	٣٨٣ ٠٠٠	فرنسا
٣١ ٠٠٠	-	٣١ ٠٠٠	٣١ ٠٠٠	-	٣١ ٠٠٠	كينيا
٧٥ ٠٠٠	-	٧٥ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	-	٣٢ ٠٠٠	مصر
١٦١ ٠٠٠	-	١٦١ ٠٠٠	١١٣ ٠٠٠	-	١١٣ ٠٠٠	النمسا
٤٠ ٠٠٠	-	٤٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	-	٤٠ ٠٠٠	اليونان
١١٤ ٠٠٠	-	١١٤ ٠٠٠	١٤٧ ٠٠٠	-	١٤٧ ٠٠٠	اللاجئون من أنجولا وغينيا بيساو وموزمبيق اعتمادات لتسوية العلاوات والرواتب السنوية
١٠٠٠ ٠٠٠	-	١٠٠٠ ٠٠٠	-	-	-	الاعتمادات الاجمالية
٣٤٠ ٠٠٠	-	٣٤٠ ٠٠٠	-	-	-	الاستيطان المحلي
٢١٠ ٠٠٠	-	٢١٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠	-	١٦٠ ٠٠٠	اعادة الاستيطان
٥٢٢ ٠٠٠	-	٥٢٢ ٠٠٠	٤٨٠ ٠٠٠	-	٤٨٠ ٠٠٠	

البرنامج السنوي والميزانية لعام ١٩٧٥			برنامج المساعدات المنقح لعام ١٩٧٤			البلد أو المنطقة
المتخصصات	الدعم البرنامجي و الادارة	عمليات المساعدة	المتخصصات	الدعم البرنامجي و الادارة	عمليات المساعدة	
						الاعادة الاختيارية الى الوطن
٦٠ ٠٠٠	-	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	-	٦٠ ٠٠٠	
٨٨ ٠٠٠	-	٨٨ ٠٠٠	٣٦ ٠٠٠	-	٣٦ ٠٠٠	المساعدات القانونية
١٦٠ ٠٠٠	-	١٦٠ ٠٠٠	١٥٣ ٠٠٠	-	١٥٣ ٠٠٠	تقديم المشورة
٢٠ ٠٠٠	-	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	-	٢٠ ٠٠٠	المعوقون
١٢٠ ٠٠٠	-	١٢٠ ٠٠٠	٢٣٠ ٠٠٠	-	٢٣٠ ٠٠٠	المعونات الاضافية
						الدعم البرنامجي وتحويل البرنامج والادارة :
	٨٠٩ ٠٠٠	-		٧٠٧ ٠٠٠	-	توجيه وتنسيق المساعدات
						البرامج الميدانية العادية :
١ ٥٦٧ ٠٠٠	١٩٣ ٠٠٠	-	١ ٢٨١ ٠٠٠	١٠٤ ٠٠٠	-	التنسيق الاقليمي التنظيم الادارى
	٣٠٥ ٠٠٠	-		٢٢٨ ٠٠٠	-	والخدمات العامة العلاقات الخارجية
	٢٦٠ ٠٠٠	-		٢٤٢ ٠٠٠	-	والاعلام وجميع الأموال
١ ١٠٠ ٠٠٠	-	١ ١٠٠ ٠٠٠	٢٢٠ ٠٠٠		٢٢٠ ٠٠٠	الاحتياطي
١٢ ٦٥٦ ٠٠٠	١ ٨٨٧ ٠٠٠	١٠ ٧٦٩ ٠٠٠	١١ ٨٠٨ ٠٠٠	١ ٥٨٧ ٠٠٠	١٠ ٢٢١ ٠٠٠	المجموع

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

٤٧٥ - ٣٠١٨٥ - ٧٤
تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤

الثمان : ٢,٥٠ دولار أمريكي
(او ما يعادلها بالعملة الأخرى)

طبع في الأمم المتحدة ، نيويورك

Litho in United Nations, New York

Price: \$U.S. 2.50

74-30185 - November 1974 - 475

(or equivalent in other currencies)

Sales No.

Report on the Twenty-fifth Session of the Executive Committee
of the High Commissioner's Programme

Official Records, Twenty ninth Session, Supplement No. 12A (A/9612/Add. 1)